الفصل الحادي عشر

نادى الديمقراطيات: تحالف الراغبين

«الديمقراطية هى شكل خلاب للحكم، ومليء بالتنوع والفوضى، كما أنها تقيم نوعاً من المساواة بين المتساوين أو غير المتساوين على حد سواء».

[أفلاطون، الجمهورية].

* * *

ألمحنا إلى الكيفية التى أدت بها السيطرة الإلكترونية عن بعد، والسرعة الهائلة، وتعقد الاتصالات العالمية، والتى تحسنت من خلال المعالجة السريعة للبيانات، إلى إدخال أسواق محلية فى شبكات باتساع العالم، ووسعت من نطاق الصراع المحلى ليدخل فى زمرة قضايا الأمن العالمى، وحولت الفقر المحلى إلى مشكلة تنمية عالمية، ومكنتنا من رؤية الكيفية التى تتراكم بها سلوكيات الأفراد لتصير تهديدات بيئية شاملة.

وفى المقابل، تقتضى كل من هذه الأمور اتساعاً فى طرق تفكيرنا، ومفاهيم واسعة عن الإدارة والحكم. فعلاوة على ذلك ستظل الشئون الدولية فى المستقبل المنظور موضعاً، يسيطر عليه عدد قليل نسبيا من الدول ما بعد الصناعية –أقل من اثنتى عشرة إذا حُسبت الجماعة الأوروبية كواحدة فقط– ودستين (٢٤ دولة) فى إطار قضايا تغرى الدول الأوروبية بوضع علاماتها التجارية بشكل منفصل.

لقد اتخذت – بالفعل – ثلاث مجموعات من مجتمعات المعلومات المتقدمة، كنواة

لنادٍ ناشيء ومفتوح للديمقراطيات. وسواء طال الزمان أم قصر، ستكون دول أوروبا التى لاتضمها الجماعة الأوروبية، وعدد لا بأس به من الأقطار النامية الأكثر نجاحاً، مؤهلة كدول مؤثرة لأن تحكم حكماً متوافقاً مع النمط الديمقراطى، وستنضم إلى النادى سواء رغبت الدول الديمقراطية الأكثر رسوخاً فى ذلك أم لا.

وإذ تعمل هذه العضوية الممتدة على تغيير أنماط التعاون والتنافس، فإنها ستقرر مبدئيا حتى الجيل القادم أيًا من توسعات الأمم المتحدة، سيتم حفزه ودعمه ليعمل، وأى من أعضائها سيعملون مع بعضهم البعض، داخل إطار ميثاق الأمم المتحدة، ولكن بعيداً عن إجراءاتها، وتحديد أى عدالة واستقرار سيتم التوفيق بينها فى إطار حفظ السلام، وصنع السلام، وفى إطار النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية، وفى استخدام وحماية العموميات العالمية. وخلاصة القول، ما إذا كانوا،، سيعملون معاً على النطاق العالمى؛ وكيف سيتم ذلك من أجل مستويات أفضل للحياة فى ظل حرية أوسع.

سياسات التحالف

حينما جلب حاكم العراق كابوس منتصف صيف ١٩٩٠، فإنه قد هيأ المسرح كذلك من أجل الاختبار الأبعد مدى للباب الأكثر عنفاً فى ميثاق الأمم المتحدة. وقد أوضح علاوة على ذلك، أنه ما لم يقم حلفاء الحرب العالمية الثانية المنتصرون (الذين أسموا أنفسهم الأمم المتحدة حتى أثناء الحرب) بتأسيس مجلس الأمن بالأمم المتحدة، بالفعل لكان لزاماً أن تبتكره فى العقد الأخير من القرن العشرين.

فمن أجل التحكم فى الأسلحة الغريبة وإدارة عمليات صنع السياسة العالمية الأخرى، شهدنا حاجة لوجود نظم ذات مستويين؛ بغية وضع قواعد كونية أو شبه كونية، ومن ثم ساعية للتأكيد أن سلوك المواطنين والقادة والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية متفق مع المعايير العالمية، لقد أوضحت الأزمة فى الصحراء بالضبط نموذجًا كهذا.

ولوضع مثل هذه القواعد، فإنه ليس ضروريًا بالنسبة للشعوب أو الحكومات أن توافق على مبرر الاتفاق عليها. ففي حالة العراق، انتهكت حرمة البعض نتيجة العودة إلى الغزو الاستعماري في هذا العصر، الذي شهد تصفية العصر الاستعماري. لقد أدرك البعض ضرورة حماية إمداداتهم من النفط والحفاظ على أسعارها منخفضة. وكان لكل من الأطراف الأخرى غايته التي ينشد تحقيقها.. فقد كان السوفيت مشغولين بالانفراج مع الغرب، واستهدف الأتراك الكشف عن أنفسهم كأوروبيين لا بأس بهم، وأراد الإيرانيون التأكيد على أن الخليج فارسي ما أمكنهم ذلك. وابتغى مشايخ النفط الأثرياء الحفاظ على عروشهم، بقدر اهتمامهم نفسه بالحفاظ على ثرواتهم، وأراد كل القادة العرب تحقيق درجة أعلى من الوحدة العربية، بيد أن معظمهم لم يتوهم صدام حسين بوصفه صلاح الدين العقد الأخير من القرن العشرين.

ما احتاجه الجميع لمتابعة أهدافهم المختلفة، هو مبدأ يدور حول موضوع التحالف وأداة هذا التحالف. وسعيًا لمبدأ لا تثار بشأنه الأقاويل، احتاجوا بصعوبة إلى أن يتجاوزوا الفقرة الأولى من المادة الأولى، من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة:

« ١ – لحفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم، ولإزالتها. وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقًا لمبادىء العدل والقانون الدوليين، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدى إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

وبالمثل، كانت أداة تحقيق التحالف معدة سلفاً: مواد الميثاق المتعلقة بالسلم والأمن غير المستخدمة، والتي يعلوها الغبار، فأدانت قرارات مجلس الأمن الحاسمة غزو وضم الكويت، بعد ساعات فقط من حدوثه، وقررت فرض عقوبات اقتصادية ملزمة، وأعلنت العراق بوجوب ترك كل المغادرين من مواطني الجنسيات الأجنبية. وألزمت دولاً أن تعد

حصاراً أولاً على الطرق البحرية ثم الجوية بعدئذ، وذلك لجعل العقوبات الاقتصادية ضد العراق مؤثرة. وقد كانت هذه الإجراءات بمثابة أكثر التدابير المتعلقة بالعدوان سرعة وصرامة، خلال خمس وأربعين سنة، خلت بعد تبنى ميثاق الأمم المتحدة فى سان فرانسيسكو.

لقد أضفوا الشرعية على انتشار قوات أولئك (بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا) الذين كانت لديهم النية السريعة للعمل، ووفروا الغطاء السياسى لمن احتاجوه (الاتحاد السوفيتى، تركيا، إيران، واثنتى عشرة دولة عربية يقودها الرئيس المصرى حسنى مبارك). وساعدوا على إيجاد إحساس بالخزى إزاء التعاون، مع أولئك الذين رغبوا فى بادىء الأمر أن يبقوا على صداقتهم للعراق، وكأن شيئا لم يحدث. لقد تم التخطيط أيضا لإعطاء الانطباع بأنه وغد فى عزلته. وعلاوة على ذلك، افترضوا بعض الأسئلة الشيقة، التى تختبر للمرة الأولى مدى جدية حدود الفصل السابع من الميثاق، والتى تحول حوار المجتمع العالمى إلى قوة عالمية.

فبمجرد إعلان مجلس الأمن للعقوبات، ثار التساؤل عما إذا كان مشروعاً بالنسبة لمجموعة من الدول أن تفعل ما تراه ضروريًّا لجعل العقوبات فعالة؟. كانت الإجابة «نعم» حيث تقر المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة «الحق الطبيعى للدول، فرادى أو جماعات، فى الدفاع عن أنفسهم، إذا اعتمدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة». ومن ثم فإن «تحالف المتطوعين» لديه حرية التصرف ليجعل قرارات الأمم المتحدة فعالة. لقد كان الأسطول البحرى الذى تجمع فى الخليج الفارسى فى عام ١٩٩٠ بمثابة التطبيق الدقيق لمثل هذا التحالف، وحينما أدلى أعضاء مجلس الأمن بأصواتهم للتأكد من تشديد العقوبات.. فإن ذلك لم يجعل الأسطول قوة تابعة للأمم المتحدة، وإنما تم تشكيل تحالف لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.. وعلى نحو ما عبر السفير الأمريكى توماس بيكرنج، فإن السلطة الممنوحة لهذا التحالف «واسعة بدرجة كافية لاستخدام القوة المسلحة.. اعتماداً على الظروف التى قد تقتضى ذلك» ويذكر الميثاق الحصار

تحديداً فى هذا الإطار. حتى فى أثناء أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢، كان القانونيون يتعاملون بحذر مع هذه الكلمة (أى كلمة الحصار) (وأطلقوا بدلاً منها اسم المقاطعة السياسية والاقتصادية كأول أعمال المشاركة فى الحرب)، لأن الحصار فى ظل القانون الدولى يعد من أعمال الحرب الفعلية، ولكن بطبيعة الحال يعد الفصل السابع ميثاق حرب للتعامل مع فعل خارج على القانون.

لقد تمت الموافقة على تجميع التحالف المحتمل لمواجهة العراق، دونما معارضة فى مجلس الأمن. بيد أن هذا لم يكن بالضبط ما قصده واضعو الميثاق لأن يحدث أولا، ولكنهم افترضوا أنه فى حالة عدم فعالية العقوبات الواردة فى الفصل السابع، فإنه ينبغى على مجلس الأمن (طبقًا للمادة ٤٢) أن يضطلع بمهمة تقوية هذه العقوبات مستخدماً القوات الجوية، والبحرية، أو البرية التى يسهم بها أعضاء الأمم المتحدة. وقد كان سيؤثر من حيث أنه سيجعل من الأسطول الحربى والقوات الجوية والقوات البرية.. قوة الأمم المتحدة.. وأنه كان ينبغى تعيين قائد يتبع الأمم المتحدة، وأن يرسل تقاريره إلى مجلس الأمن من خلال هيئة الأركان العسكرية، ذلك الكيان المتجمد طوال خمس وأربعين سنة بسبب الحرب الباردة.

ويمكن القول أن عمليات الأمم المتحدة قد تكون مطلوبة فى بعض الحالات المستقبلية. ولكن فى عام ١٩٩٠ أرسى مجلس الأمن قانوناً جديداً؛ حيث أخذ التحالف التطوعى على عاتقه تدعيم مستوى السلوك الدولى المعترف به على نطاق واسع، فيما قد يعد سابقة مهمة للغاية؛ إذ إنها تفضح أنه بمجرد وجود اتفاق عالمى وشيك فى الأمم المتحدة بشأن ما ينبغى فعله، فإن المنظمة العالمية نفسها لا تبرر بالضرورة ما ينبغى عليها إثبات أن أمراً ما يستحق أن يكون مهمة معقدة ومرتفعة التكلفة. وقد تكون العملية أكثر ملاءمة للقدرات أو التلاحم السياسى لمجموعة أصغر، مثل القوى الإقليمية فى جنوب شرق آسيا أو نصف الكرة الغربى، أو الجماعة الأوروبية فى منطقتها.. بغض النظر عن التقسيمات الجغرافية اتحاد منشأ لغرض خاص لأولئك

المهتمين يكفى للعمل معاً لتدعيم قواعد الميثاق، والمتطوعين للإسهام بالرجال والنساء والقدرات والمعدات والأموال والخيال اللازم؛ لتحويل الإرادة التى عبر عنها المجتمع العالمى إلى أفعال ملموسة الأثر.

فن المشورة

يمكن القول بأن ما يحافظ على هذا التحالف متماسكاً، هو هدف عام يتم تكريسه على نطاق واسع من خلال مشاورات متواصلة، وهذا ما جعل الناتو يعمل أثناء أعوامه الخمسة وأربعين بوصفه الحلف الأكثر نجاحاً فى أوقات السلم عبر التاريخ. لقد كان التشاور فيما سبق هشًّا، فالولايات المتحدة، ومن حين لآخر معها حلفاء آخرون كانوا يعدون غالبًا بإمكانية التشاور، ويحصلون على نصائح مسبقة بشأن قرارات وطنية اتخذت بالفعل، وكان هذا الضبط هو الحال خارج نطاق اتفاقية شمال الأطلنطى.

فى أكتوبر ١٩٦٢، أرسل الرئيس كينيدى دين أتشيسون إلى باريس؛ ليجرى محادثات مع الرئيس الفرنسى شارل ديجول بخصوص أزمة صواريخ كوبا، وما تقترحه الولايات المتحدة بشأنها. لقد كان سؤال ديجول الأول – على نحو ما تذهب رواية الحدث – متعلقًا بصميم علاقة التحالف: «هل أعلمتمونى أو استشرتمونى؟» أجاب أتشيسون الذى يعرف بدرجة أكبر كيف يدعى حقًّا ليس له، بأن هذه كانت نصيحة مسبقة، وليست تشاوراً. فابتسم الجنرال، مؤكدا على النقطة التى أثارها، قائلاً «فى هذه الحالة، فإننى أوافقكم على قراركم».

وبالنسبة لأولئك الذين يتحملون مسئولية اتخاذ القرار ومناقشته قبل العمل، يعتبر التشاور المستمر بمثابة درس يصعب أن يتذكروه. وفى الثمانينيات فقدت الولايات المتحدة عادة التشاور، حتى مع أفضل أصدقائها، وأصبح هذا التشاور فى إطار منفرد مع خصومها (الذين قد يكونون أحيانا على القدر نفسه من الأهمية). وفى إطار تتبع «نيويورك تايمز» لمثل هذه السوابق، تذكرت قيام ريجان بسحب قوات مشاة البحرية

الأمريكية من لبنان، دون إخبار بريطانيا وفرنسا وإيطاليا الذين وضعوا أيضًا وحداتهم العسكرية هناك تأكيداً لتماسك الناتو. كذلك فقد ظلت جهود البيت الأبيض لبيع الأسلحة لإيران وتمويل الكونترا فى نيكاراجوا، سرًّا ليس فقط على الكونجرس فحسب، ولكن كذلك على حلفائها، رغم أن لديهم ما يراهنون عليه فى هذه المناطق. لقد هاجم الأسطول الأمريكى – منفرداً مع تحذير بسيط – منصات البترول الإيرانية بالخليج الفارسى، وقد أوضحت السنوات الأولى من إدارة بوش النمط نفسه؛ إذ قامت الولايات المتحدة بغزو بنما دون إخطار جيرانها فى أمريكا اللاتينية، وأثارت حفيظة حلفائها الأوروبيين بإغلاقها السفارة الأمريكية فى أفغانستان دون استشارة أى من حلفائها، كما ضايقت بعض الحلفاء الآسيويين بسحبها المفاجىء لدعمها الأحزاب المعارضة فى كمبوديا. لقد كان مشاهدو المقابلة التليفزيونية مع وزير الدولة فى برنامج صباح يوم الأحد، هم أول أناسٍ يعلمون بنية الولايات المتحدة فى اعتراض طريق التجارة العراقية فى البحر، وذلك قبل الموافقة على فرض الأمم المتحدة ذلك الحصار.

وبينما أصبحت مهمة التعامل مع العراق واسعة النطاق، ومشروعاً عسكريًا طويل الأجل ليشمل جميع أنحاء العالم، كان الرئيس بوش وأقرب مستشاريه يقومون بكثير من المشاورات، وتحدثوا مع – واستمعوا إلى – عشرات من الزعماء الوطنيين بالتليفون والزيارات الشخصية والدبلوماسية المتواصلة ساعة بساعة فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك ومنظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو)، ومقر الجماعة الأوروبية فى بروكسل، وفتح قنوات اتصال طويلة غير نشطة (على سبيل المثال مع سوريا).. كل ذلك ساعين لتوفير الإطار الملائم لعودة الاتحاد السوفيتى؛ للتعاون فيما يتعلق بالشئون العالمية.

وقد وصف الفيلسوف جون جاردنر السياسات التشاورية فى الشئون العالمية، أثناء كتابته عن المجتمعات المحلية الأمريكية قائلاً «لعبة المصالح المتصارعة فى إطار أهداف مشتركة مثل دراما المجتمع الحر، وهى عمل شاق ذو جلبة، ليس لضعاف القلوب ولا منظمى التفكير... إن هدف عصرنا متنوع مندمج تماماً.

السياسات العالمية هى سياسات محلية

ما نوعية تحالفات المتطوعين التى سوف تتشكل، ولأى أهداف مشتركة، وما درجة صعوبتها وجلبتها، ليس هذا مبدئيا من اختصاص السياسات الخارجية للاعبين الرئيسيين، الدول ما بعد الصناعية، والتى توجه وتدير عجلة قيادة نادى الديموقراطيات. إن ما يحدد ما إذا كانوا – وكيف – سيعملون معاً فى أى قضية، هى قدرتهم وإرادتهم فى أن يحكموا أنفسهم بطرق تتوافق مع الاقتصاد السياسى العالمى، الذى يقتضى تغيرات مطلوبة دون عنف، ودون مسئولية على أحد... عموماً ليس ثمة أحد منهم لم يفعل ذلك بعد.

– الولايات المتحدة:

فى الولايات المتحدة، فإن عجز الميزانية العامة مرتبط بشدة بخلل الميزان التجارى، واتجاه «بيع أمريكا للمستثمرين الأجانب»، والقروض الضخمة من بنوك أوروبا واليابان، كانت جميعاً بمثابة إشارة على وصول الديموقراطية إلى مأزق. والشعب الأمريكى، المرضى فى هذه العيادة المدارة بشكل سيء، غير مستريح وغاضب على الأطباء، ومتوقع أن يؤخذ بين لحظة وأخرى إلى غرفة الطوارئ.

وفى المقابل.. فإن الاقتصاد الضخم لهذه الدولة الرأسمالية العظمى، والذى يعانى قصوراً فى رأس المال كان قوياً جداً وشديد المرونة، ذلك أنه على الرغم من وصول الدين القومى إلى ٤ تريليونات دولار (تضخمت من ٩٠٠ بليون دولار خلال الثمانينيات) وتأرجحها من الدائن الأكبر فى العالم إلى المدين الأكبر فى العالم، وتناقص قدرتها التنافسية فى بعض القطاعات المنظورة بدرجة عالية، مثل: أشباه المواصلات والسيارات، وانخفاض معدل الادخار بها (٥٪ مقارنة باليابان ١٨٪)، وقصور التعليم المدرسى بها، والفقر الحضرى بها، وانتشار المخدرات، والتوترات العرقية، والقدرة على النفاذ من حدودها الجنوبية، وارتفاع تكلفة الرعاية الصحية بها، وكباريها المتداعية وطرقها غير

المستوية، ومتاعبها البيئية، وإنشائها للمخلفات السامة، وعلى الرغم من كل هذا التنوع من جوانب القصور فى الثمانينيات.. فإن معدل النمو الاقتصادى الأمريكى كان موجباً بدرجة غير كبيرة (٢ إلى ٣٪)، وكان معدلا البطالة والتضخم بها (نحو ٥٪) منخفضين، مقارنين بالمستوى العالمى، إذا لم تقارن بالمستوى فى اليابان أو ألمانيا. وسجل إنتاجها الإجمالى رقما عالمياً يربو على ٤ تريليونات دولار، وإنفاقها العسكرى (نحو ٣٠٠ بليون دولار سنويا، أكثر من ٧٪ من الدخل القومى) مثل الدعم الرئيسى لحلف الناتو الناجح. علاوة على ذلك، بقيت الولايات المتحدة، بوصفها المقصد الأكثر تفضيلاً من قبل اللاجئين والمهاجرين من أى مكان آخر (عبر الممثل الكوميدى جاك بار، وهو غير خبير فى السياسة الخارجية عن ذلك بقوله «الهجرة أصدق تعبير عن الإطراء).

كان الإحساس بتأثير عجز الموازنة الأمريكية واختلال الميزان التجارى الأمريكى فى البداية بدرجة أكبر فى الخارج أكثر منه داخليًّا، الأمر الذى جعل من الصعب على قادة الولايات المتحدة علاج الأمر بوصفه أزمة وطنية، أكثر من كونها كرة قدم سياسية (لقد عبر هيوبرت همفرى السناتور المحترم الألمعى عن ولاية مينيسوتا، قبيل وفاته عام ١٩٧٨، عن المناقشات حول الميزانية الأمريكية فى مطلع التسعينيات بقوله «أن يخطىء فهو إنسان وأن يلقى بالتبعة على شخص آخر فهذه سياسة». ولم يبد أن معدل نمو اقتصادى متواضع مع درجة معقولة من التضخم أو نقص الوظائف، هو أمر بالغ السوء بالنسبة لمعظم الأمريكيين، حتى لو أمكن حدوث ذلك فقط من خلال قروض ضخمة، أضعفت الدولار فى سوق الصرف الدولية، واقتضت استقبالا مثيراً للضجر لتدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية بشكل غير مسبوق، منذ أن قدم إليها الأجانب، وقام المهاجرون ببناء السكك الحديدية عبر القارة فى القرن التاسع عشر.

وما المحصلة النهائية؟ تذكر هذه المحصلة فى أن الولايات المتحدة لاتزال دولة قوية، ولاتزال قادرة على أن تكون الأولى بين طرفين متساويين فى إطار أزمة (مثل الأزمة العراقية فى عامى ١٩٩٠، ١٩٩١)، بيد أنها مشوشة بفعل بعض المتاعب الداخلية، التى تعوقها عن القيادة من خلال الإنفاق المالى، على نحو ما فعلت كندا، منذ أربعة عقود

خلت فى مشروع مارشال.

- كندا :

لايحب أى من الأمريكيين ولا الكنديين النظر إلى كندا بوصفها دولة تابعة للولايات المتحدة، ولكن عندما يدخل الأمر فى إطار السياسة الاقتصادية فإن كل دولة من هاتين الدولتين، تعد الشريك الأكبر تجارياً للآخر، بل إنهما يعدان بلداً واحداً أكثر من كونهما بلدين، فكندا مثل الولايات المتحدة، تقبل المهاجرين دون شروط كبيرة، وتتناول بعض القضايا الاجتماعية (مثل الرعاية الصحية) بشكل أفضل، وبعض قضايا التماسك السياسى (مثل إقليم كويبك Quebec) بدرجة أقل. والقضايا العالمية لاتأتى غالبًا فى مقدمة الاهتمامات بالنسبة لجارتها الكبرى فى الشمال، مثل الاعتراف بالصين الشيوعية، وإدارة المساعدات الأجنبية، والمساهمة فى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولكن كندا تعد – كعامل فى الاقتصاد العالمى – بالضرورة شريكًا وثيقًا للولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى دعمها، وإن كانت غير قادرة على تعويض ضعفها.

- اليابان والباسيفيك:

استشعرت اليابان مع مطلع التسعينيات ضجراً سياسياً من جراء نجاحها الاقتصاد المدهش، ذلك النجاح الذى أثار عجب العالم. لقد تم إنجاز هذا النجاح، ليس فقط من خلال الانضباط والعمل الشاق، ولكن أيضًا من خلال القدرة الملحوظة على تحقيق التراضى الوطنى؛ من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، والبحث والتطوير الصناعى الإبداعى، ونظم إدارة أعمال فريدة، ومعدل ادخار شخصى لايبارى إلا بما هو فى العالم الصناعى فقط (باللمفاجأة) ، والذى يحققه الإيطاليون، ومعدل استثمار رأسمالى كبير (حيث كانت اليابان تنفق بالفعل أكثر على الزراعة والآلات، وبما يتجاوز ضعفى ما تنفقه الولايات المتحدة، التى يفوق اقتصادها حجم اقتصاد اليابان بنحو مرتين)، وكذلك من خلال فوائض ميزان المدفوعات الكبيرة التى جعلت من اليابان – بشكل

سريع نوعاً – المانح الأكبر للمعونات للعالم النامى.

كان التعبير عن الضجر المذكور تقريبا متعادلاً، حكم حزب واحد، بلغ الشقاق به حواف الانهيار، وسقطت المناصب العليا التى به فى براثن الفساد، ولم يبق من بقى فى الحكم فقط إلا لعدم البديل المتاح أو تطويره حتى الآن. نصيب الفرد من الدخل القومى– وهو ليس بعيداً عن ذلك الموجود فى الولايات المتحدة – هو بمثابة قناع لدخل حقيقى، بالغ الانخفاض بفعل الأسعار التى ترتفع كالسهم النارى، التلوث فى الهواء وعلى طول السواحل، وازدحام الطرق السريعة واكتظاظ فى المساكن الحضرية غير المحتملة. كما أن التطور الديموجرافى لليابان على المدى الطويل، كان يمثل تهديداً لحركيتها المتواصلة: ففى عام ٢٠٢٠، يتوقع أن يمثل السكان، الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين نحو ٢٤٪ من إجمالى عدد السكان عند مستوى الاستقرار.

لقد أدى تعارض سياسات التجارة والاستثمار بالفعل إلى إفساد علاقات اليابان مع أخلص حلفائها.. الولايات المتحدة، فى مطلع التسعينيات. لقد كان الصدام وشيكًا بين الرغبة اليابانية الخالصة للاحتفاظ بالنقاء العرقى من ناحية، وكل أنواع الالتزامات إزاء القوى الكبرى فى الداخل والخارج من ناحية أخرى، وهى تراوحت بين الحاجة إلى امتصاص المزيد من اللاجئين والكوريين، الذين ثبتوا أوضاعهم فى اليابان بوصفها أموراً ضرورية للقيام بأعمال شاملة فى إطار عالم متعدد الإثنيات، ويتسم بالاعتماد المتبادل. ومن ناحية أخرى... لقد تجلت المعضلة ضمناً فى ذلك التناقض بين التصور اليابانى فى أخذ زمام القيادة من ناحية، وافتراض لدى بقية العالم بأن ثروة اليابان قد ألزمتها أن تمضى قدمًا، وتساعد على تشكيل التغير السلمى فى الفوضى العالمية الجديدة.

توجد مشكلات أكثر سوءاً من كونها غنية، ومتوقع لها أن تحدث نواتج أكثر، بيد أن المعضلة لن تكون خافية؛ فاقتصاد اليابان سيكون محتمل الاستمرار فى النمو عند الحد الفاصل لمجتمع المعلومات العالمى. ولذلك.. فإن القوة المالية والتكنولوجية اليابانية

ستحسن اعتمادها المتبادل عالميًّا.

ولكى يصبح وجود حلول أمراً محتمل الحدوث، من خلال نظام تجارة أكثر انفتاحاً مما لو أصبح عالماً متجانساً بشكل طبيعى، ومن خلال تأسيس مشروعات عالمية طموحة، خصوصا فى العالم النامى، تم تمويلها بواسطة اليابان ومستثمريها بدرجات متفاوتة، سيكون لزاما على معظم اليابانيين تعلم دروس، أخذ الأمريكيون وقتاً طويلاً ليتعلموها، وهى: أن القدرة على الدفع ليست هى القدرة نفسها بالنسبة لما تعرفه عنها ككل. وليس ثمة أمة واسعة الغنى تحتكر قدراً هائلاً من العمل العقلى والخيال والإدارة المبدعة للتغيير السلمى تصبح عرضة للاحتياج.

وفى منطقة الباسيفيك، سجلت بعض من أكثر شعوب العالم حركية (ديناميكية) نجاحات ملموسة من حيث مستوى النمو. ويحتضن المحيط الهادى والباسيفيكى، المجتمعات العالمية ما بعد الصناعية الأولى والثانية، ومعظم طاقات صادرات العالم من الغذاء، ومعظم الاقتصادات (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) التى خرجت فى السعبينيات والثمانينيات من دائرة الدول الأقل نمواً، ولقبت باسم النمور. وبأخذ الاستثناء المهم (وربما المؤقت) الخاص بالصين فى الاعتبار، يمكن القول أن الأسواق تتجاوز مقولات ماركس.

لاتزال توجد جيوب فقر كبيرة لكن خلال جيل من الزمن، لن توجد هناك دول فقيرة فى شرق آسيا والباسيفيك إذا أمكن تجنب الحرب، وإذا ما صبر الأمريكيون، الذين فعلوا الكثير لجعل هذا الهدف المهم ممكنا، على البقاء طوال ذلك.

لايزال مستقبل الباسيفيك – بطبيعة الحال – مفعماً بعدم التيقن، فهل ستظل الصين، بمجرد رحيل الحرس القديم، تنظر إلى الحركية الاقتصادية بوصفها خطراً بالغًا من الناحية السياسية؟ وهل ستجتذب أرض الصين الرئيسية الصينيتين الآخريين: هونج كونج وتايوان لأحضانها أم أن جاذبيتها ستشد أقاليم المملكة الوسطى الجنوبية إليهما؟

وهل ستعيد روسيا تلك الجزر الهامشية إلى اليابان، وتتصرف حينئذٍ – فى المقابل – بدرجة أكبر كقوة باسيفيكية؟ وهل ستتبرم شعوب روسيا الآسيوية بتبعيتها لروسيا آخذة بزمام مستقبلها بنفسها؟

وهل سيصبح الواقع مشابهًا للاستعارة اليابانية عن تشكيل الأوز الطائر؛ حيث اليابان هى الأوزة القائدة بينما دول شرق آسيا الأخرى تتخذ مواقعها على الخط طبقاً لمدى تحسن أداء اقتصاداتها؟

أم هل ستظهر مجموعات باسيفيكية أوسع، على طول خطوط التعاون الاقتصادى الخاص بآسيا الباسيفيكية؛ فتربط كلاً من الولايات المتحدة واليابان مع القدرات غير العادية لقوى الباسيفيك المتوسطة (جمهورية كوريا والنمور الآسيوية الأخرى، بالإضافة إلى كندا والمكسيك وأستراليا ونيوزيلاندا) فى شراكة تجعل القوة اليابانية المتنامية والمؤثرة، تبدو آمنة بالنسبة لجيرانها، مثلما صارت ألمانيا أكثر قبولاً فى أوروبا تكاملية بشكل متزايد؟ إن منظمة التعاون الاقتصادى لآسيا الباسيفيكية مفتوحة بالفعل لانضمام دول جديدة مثل الصين حينما يحظى شعبها بحقه فى حكم نفسه، وأمام روسيا الآسيوية حيثما تسترد وضعها فى القرن الحادى والعشرين.

وربما يعد اقتسام المحيط على الأقل أساسًا جيداً للتعاون مثل اقتسام الأراضى الواسعة. لقد أصبح شمال الأطلنطى فى القرن العشرين عبارة عن شبكة مغزلية كثيفة من الاتصالات: أمن متبادل، تجارة واستثمارات، تبادل ثقافى، حركات تحررية للشعوب والأفكار، وبالمعدل المخبأ نفسه من أجل حوض الباسيفيك فى القرن المقبل.

* أوروبا:

تمضى أوروبا فى طريقها بشكل جيد؛ لكى تصبح السوق العالمية الأوسع، بل وربما القوة الاقتصادية الأكبر أيضًا. بيد أنها لم تعد بعد «أوروبا» الموحدة سياسياً، بل وربما لن تصير أكثر تكاملاً مما وصفها دافيد كاللو «عملية تامة وجدلية نوعاً ما... اتحاد

كونفيدرالى بين دول.. ولا يوجد هيكل بيرواقراطي جماعى يربط بينها لايوجد» ثم يضيف «هذه طريقة سيئة لحكم اقتصاد قارى».

بعد أربعين عاماً من محاولة إخراج حلم جين مونيه إلى النور، بقيت الأمم الأوروبية قوية ثقافيا وسياسياً، حتى وهى تسهم بنصيب من سياداتها، حيث رسمت بحرص سبيل إنجاز الاتحاد الاقتصادى. وفى المقابل، كانت الحركات الاقتصادية ذات تأثير قوى. وفى مطلع الثمانينيات، كان الأوروبيون وأصدقاؤهم عبر الأطلنطى يهزون رؤوسهم عجبًا لحالة تصلب الشرايين الأوروبية، كما أن تكلفة رأس المال والعمل العالية الخاصة بهم قد أعطتهم مزيداً من القناعة بتشاؤم المستقبل الأوروبى. ومع مطلع التسعينيات، وفى ظل هدف سوق ١٩٩٢ الموحدة للسلع والخدمات، والعمل الذى أخذ بجدية شديدة، صارت المعنويات والحيوية والمشروعات والطموح فى حالة خارقة للعادة. لقد اجتذبت الاستثمارات اليابانية والأمريكية، والمشروعات المشتركة العملاقة فى عديد من مجالات التكنولوجيا الفائقة. وقياساً بالتجارة بين الدول، كانت أوروبا بالفعل متكاملة بدرجة عالية: ففى ١٩٨٨، سجلت التجارة بين أقطار المجموعة الأوروبية نحو ٢٠ إلى ٢٥٪ من ناتجها المحلى الإجمالى المشترك، وبما يقارب معدلات (٢٥ إلى ٣٥٪) تجارة معظم ولايات الولايات المتحدة مع بعضها البعض.

كانت ألمانيا – حتى فى ظل عودة أبناء العمومة الشرقيين الأفقر إلى الحظيرة – الاقتصاد الأقوى ولكنه – وكما عبر كورت بيدنكوف – لايزال «اقتصاد يبحث عن دولة». فى الواقع.. فإنه إذا لم يكن قانوناً، صار البنك المركزى الألمانى بنكًا مركزياً للقارة، وكان دور البنوك المركزية للدول الأخرى فى مساعدة الألمان الذين يصنعون قراراتها كان باهتاً. لقد خرج تلوث الأنهار الأوروبية العزيزة ودعمه الحضرى من حيز التحكم، وبرزت جماعة «الخضر» فى بؤرة السياسة. وكما هو الحال فى اليابان، كانت الاتجاهات الديموجرافية (السكانية) المستقبلية فى قارة مسنة مثيرة للقلق على المدى الطويل: ففى ١٩٩٠ كان المتقاعدون الألمان يقدرون بثلث القوة العاملة النشطة. وفى عام ٢٠٣٠ سيقدرون بثلثين، هذا على الرغم من الهجرات الواسعة من كافة الأنحاء،

التى غيرت من الطابع الإثنى لألمانيا وجيرانها الأوروبيين.

ومن جراء ذلك صارت المتاعب الأوروبية ملموسة فى مطلع التسعينيات، ولم تكن كل المعجزات قابلة لأن تتحقق، وحتى المستقبل القريب، بدا قدر أوروبا مبشراً وصارت الحركية (دينامية) الجديدة للجماعة الأوروبية تجتذب بسرعة كلاً من الدول المحايدة والشيوعية السابقة إلى فلكها الاقتصادى. ورغم التطور.. فإن السياسة الخارجية الأوروبية مثيرة للقلق، لا سيما فى ما يتعلق بقضايا، تتصل بالعدوان العراقى والانهيار اليوغسلافى، حيث ظلت أوروبا كتنوع محدد من ثقافات، تعد بمثابة ملخص للرؤى العالمية عموماً.

حتى حينما واجهت أوروبا تهديداً مميتاً لخطوط إمدادها بالطاقة من الشرق الأوسط، كان المجتمع الهش فى بادىء الأمر فى حاجة للتحول من انشغاله بالتكامل الاقتصادى إلى تفكيره فى وضع الاندماج السياسى. ففى فرنسا – ورغم وجود حكومة اشتراكية – كان تردد وحيرة جوليه واضحة للعيان فى اقتفاء أثر الولايات المتحدة بحرص بالغ. وقد أفصح استطلاع للرأى فى أغسطس ١٩٩٠ عن ترحيب نحو ٦٥٪ من الشعب الفرنسى برد الفعل الأمريكى السريع تجاه الأزمة العراقية. بينما وافق ٦١٪ على إحساس حكومتهم بالضيق إزاء عقوبات الأمم المتحدة. وقد علق أحد كتاب الأعمدة فى جريدة الـ«فيجارو» متهكماً: «بكل منهما يوجد ١٢٦٪ من الشعب الفرنسى، أو أن بعضاً منهم يعتقد أن فرنسا لم تعد قادرة على لعب دور شديد السطحية فى قضايا بالغة الأهمية عالمياً». وفى غضون أسابيع من أخذ الرهائن، وانتهاك العراق للأعراف الدبلوماسية، لم يعد ثمة ما يتفاوض بشأنه، ومن ثم اشتركت فرنسا مع المملكة المتحدة وآخرين فى إرسال قوات برية إلى الصحراء.

لم تلبث أن برزت سياسة أكثر غموضاً وحساسية، وثيقة الصلة بالجماعة الأوروبية نفسها، حينما أعلنت كل من كرواتيا وسلوڤينيا استقلالهما، واندلعت الحرب الدولية

على حدود الجماعة الأوروبية. لقد أرادت ألمانيا وإيطاليا الاعتراف بالدول المستقلة عن يوغسلافيا، بيد أن دولاً أوروبية أخرى، مثل إسبانيا والمملكة المتحدة، لديها مشكلاتها الإثنية الانفصالية الخاصة، والتى تثير قلقها. وفى البداية وتجنباً للانشقاق، حاولت الجماعة الأوروبية التوسط بين الصرب والكروات، وتوصلت فقط إلى سلسلة من اتفاقات وقف إطلاق النار، والتى تم خرقها فيما بعد. حينئذٍ، ولتجنب الانشقاق ثانية، وافقت الجماعة على إمكانية شروع أعضائها فى التعامل مع دول يوغسلافيا المنفصلة كدول مستقلة، ينبغى تعهدها بالرعاية.

وضعت اتفاقية ماستريخت، التى وقعت فى مطلع ١٩٩٢، آلية رسمية لتطوير السياسة الخارجية الأوروبية. وبالفعل، جعلت التحولات فى الاقتصاد السياسى العالمى (الصعود النسبى لليابان، وتبخر الاتحاد السوفيتى، والأفول النسبى للولايات المتحدة، والاتجاهات الديموجرافية فى أوروبا الشرقية، وإعادة توحيد ألمانيا كجزء من أوروبا الغربية) الأمر ممكنا لأوروبا، لأن تمارس دوراً فعالاً أكثر كقوة عالمية فى السياسات والأمن.

وعلى الرغم من أن أوروبا العربية كانت فى سبيلها لأن تصبح اقتصاداً موحداً، إلا أنها كانت لاتزال بعيدة عن أن تصير «أوروبا» الموحدة فى كل الأهداف. فعلى حد تعبير جورج بيرثون عضو اللجنة الثلاثية عن فرنسا: «لقد افتقدنا عادة مناقشة حلول لقضايا عامة». وكما ذكر نائب رئيس سيتى بنك: «لقد وجد مراقبى الأمريكى المفضل فى أوروبا ليصبح بمثابة أخى المقيم فى باريس» وأردف بأن «الوحدة السياسية تقتضى افتراضات مسبقاً بوجود شعور بالانتماء لجماعة يعدها قدره... جماعة دول لديها إرادة أن تلعب دور قوة عظمى بشكل شامل فى إطار الدفاع وإبراز القيم المتميزة فى الحضارة الأوروبية. ودون هذه الإرادة السياسية والطموح الأيديولوجى، فإن الوحدة الأوروبية ستظل من قبيل الصياغات الفنية.. مفيدة، إلا أنها .. بلا تربة وبغير جذور.. على حد تعبير شارل ديجول.

دروس حلف الناتو العالمية

كانت الحرب الباردة بمثابة غذاء سياسى ومواجهة نووية شديدة البرودة، متمركزة فى أوروبا. لقد هبت رياحها فى المراحل المبكرة على أوروبا: إعادة توحيد ألمانيا مع ضمان أمن جيرانها، ومساعدة أوروبا الشرقية فيما يتصل بالتداعيات الاقتصادية المترتبة على اختياراتها السياسية، ومحاولة التقدم على صعيد التكامل الاقتصادى، تبين ما إذا كان هناك مستقبل للناتو..

لقد كان واجبا أن يظل حلف الأطلنطى فى العمل لبضعة سنوات قادمة على الأقل؛ ليتعامل مع المخلفات الخطيرة للحرب الباردة، تلك القضايا القديمة التى صارت حاليًا مؤهلة للحل بفضل العناية الإلهية. لقد كان ذلك التركيز الضخم من الرجال والعتاد العسكرى والتهديد والشواذ، وحتى الأمور المضحكة يقتضى الحد منه وبسرعة.. لقد كانت تلك هى المهمة الأساسية، والتى كان واجبًا على الناتو أن يخوض غمارها، وأن يحتفى – لا أن يضيق – بنجاحه فيما جاء لإنجازه.

يوجد بالفعل منتدى أكثر تفككاً؛ من أجل قضايا أوسع، حيث كان من الملائم أو من الضرورى لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة/ كندا أن تنضم إلى منتدى يربط بين قدرات ديموقراطيات أوروبا الشرقية الوليدة، والدول الأوروبية المحايدة (هل كان يوجد أى يسار بالنسبة للسويد وفنلندا والنمسا وسويسرا لتكون محايدة بشأنه).

هذا هو إطار الأمن وحقوق الإنسان الخاص بلجنة الأمن والتعاون فى أوروبا، والتى كان عدد أعضائها عند التأسيس خمس وثلاثين دولة (تضم كندا والولايات المتحدة) وقد أسست من خلال الميثاق الختامى لمؤتمر هلسنكى فى عام ١٩٧٥، هذا مع توسع فى عدد الأعضاء، دون زيادة فى مساحة الإقليم، عندما تفكك الاتحاد السوفيتى. لقد أنجز عمل مفيد تحت مظلة هذه المنظمة بالفعل لتنمية إجراءات بناء الثقة فى أوروبا (تقديم

إخطار مسبق عن حركات التسلح، ومثل هذا النوع من الأشياء) وتحد من إطلاق يد الحكومات فى انتهاك حقوق الإنسان. لقد كان يطلق عليها اسم عملية هلسنكى، حتى أثناء الحرب الباردة... تلك العملية التى أرست بوضوح أن تعامل الحكومات مع مواطنيها، شأنه شأن أى عمل آخر كذلك.

ولذا.. يوجد عديد من الآليات التى تدور حول قضايا محورها أوروبا، وسوف تكون الجماعة الأوروبية فى مركز هذه الأشياء، ليس فقط مع السوق الموحدة، التى ستثير الإعجاب الحضارة الأوروبية التى تأمل تحقيقها، ولكن أيضًا مع الرؤية الأوروبية الموحدة المتماسكة للعالم.

لم يعد قدر أوروبا موجوداً بعد فى أوروبا وحدها... إنه مرتبط الآن بمستقبل الكون – بالأمن العالمى – الاقتصاد العالمى – التنمية العالمية – ذلك أنه لايوجد ما يمكن اعتباره حلاً أوروبيا لمثل هذه القضايا. وتطرح إعادة ترتيب القوة فى السياسات العالمية الدور الأوروبى المحتمل، بعمق فى إطار عالم أرحب، واللغز هو ما إذا كان التكامل الاقتصادى الأوروبى سينتج أيضا نوعًا جديداً من القوة العالمية، مشروع جماعى لحضارة أوروبية.

فى هذه الظروف الجديدة، صار سؤال «ماذا سيكون مستقبل الناتو؟» ذا مضمون أقل فأقل. ما الذى يمكننا تعلمه من تجربة الناتو، فيما يتعلق بتنظيم نادٍ أوسع للديموقراطيات؟ هذا هو السؤال.

لقد كان الناتو ضرورة: ١ – لمواجهة الاتحاد السوفيتى الطموح والتوسعى، و٢ – لدعم انتعاش ألمانيا لتصير ناجحة وآمنة، و٣ – لتوفير الأمن اللازم لتحقيق الازدهار الأوروبى. وهناك الآن تشابه فى جميع أنحاء العالم إزاء كل من هذه الاحتياجات.

١ – إن التصميم العقائدى الجامد للنظم التسلطية، الذى يعنى أن تسيطر على جيرانها، وأن تحرم شعوبها من الحقوق، لايمكن اعتباره احتكاراً شيوعيا. وسوف تستمر الأسلحة الخطيرة بشكل متجدد وطنان ومزعج فى إذكاء طموحات متماثلة فى

أماكن أخرى، سيكون من الواجب عزلها واحتواؤها.

٢ – وبالنسبة لألمانيا، الخصم السابق، واليابان، فإنه بحاجة لأن يكون قادراً على تنمية قدراته التأثيرية، فى إطار من الديموقراطية والتعاون والخلو من القلق. تحتاج الدولتان أن تصبحا مولتين متعاونتين بشكل تام مع ذلك النظام، بما يمكنها من أن تصيرا حيث هما الآن.. كما عبر برثوين لقد استغرقت ألمانيا (الجزء الغربى المسيطر منها) أربعين عاما فى ممارسة هذا الدور. ولكن اليابان ظلت بمثابة الرجل الغريب المقيم خارج – وليس فقط جغرافيًّا – المنظومة الغربية. كذلك، ومن خلال بعض السبل، أمكن لأستراليا ونيوزيلندا أن تكونا على علاقة بالغرب من خلال الثقافة، وكذا من خلال التحالف القلق الذى كونته أستراليا ونيوزيلندا مع الولايات المتحدة. وتوجد كذلك مجموعات متزايدة الدول، التى حققت نجاحاً اقتصاديا، وكذلك النمو الديموقراطى فى آسيا، بل وأيضاً فى أمريكا اللاتينية، التى تتخذ موقعها كديموقراطيات قادرة على مواصلة الحياة.

٣ – تحتاج ألغاز الفقر والتنمية – وهى قابلة للحل حاليًا، دون اكتشاف علمى جديد وحيد – إلى نظام أمن عالمى؛ حيث النمو مع العدالة، وحيث يمكن للتنوع الثقافى أن ينشأ عن التحرر من الخوف، كما ازدهر الانتعاش الاقتصادى الأوروبى خلف درع الناتو وسيفه.

وبالفعل.. فإن نادى الديموقراطيات المفتوح، هو فى طور التشكيل بالفعل، باعتباره النمط الأفضل لمعيشة، تشير إلى الحركات الديموقراطية فى الأعوام المقبلة. إنه تجمع استشارى لتلك الإرادات، وقدرتها على العمل معًا، فى أشكال متباينة، ومع قيادات مختلفة، ومن أجل حل مشكلات متنوعة، وفى قضايا تتطلب درجة غير عادية من التعاون الدولى لفعل أى شىء.

كان نادى الديموقراطيات محور مقاومة العدوان العراقى فى الخليج، وتُرى بؤرته

الاقتصادية فى اجتماعات القمة الدورية لمجموعة السبعة، بشأن القضايا التجارية والنقدية، وهى تعد بمثابة قلب وظيفة الأمم المتحدة فى حفظ السلام، والأغلبية المحددة فى مجلس الأمن، والمصدر الرئيسى لتمويل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والقوات المتحركة خلف هذه الحوادث المنفصلة، مثل اتفاقيات حماية غلاف الأوزون، وقمة الأمم المتحدة الخاصة بالطفولة فى عام ١٩٩٠.

لايعد نادى الديموقراطيات منظمة جديدة كاملة، ذات سكرتارية وأمانة دائمة بأى شكل، ولكنها عبارة عن كونفيدرالية من المنتمين لها، ومركز للمبادرة، وإطار للتشاور.

يقوم النادى بتنسيق سياسات الحكومة، حينما تكون الحكومات هى الفاعل الرئيسى، وسيكون ملتزمًا بإحضار المنظمات غير الحكومية للتشاور، حينما تكون هى أيضًا فاعلا رئيسياً، كما يتجلى ذلك بشكل واضح فى الاقتصاد العالمى، وفى التنمية الدولية، والبيئة العالمية.

ولو أنك استحضرت تلك الدول التى تحكم من خلال الاتفاق والتراضى، وأضفت تلك الدول التى تحاول بطريقتها الخاصة بلوغ ذلك المثال، سيتجلى لك من خلالها ذلك الناتج الاقتصادى العالمى الضخم، وخطوط الاتصال، والعلوم والتكنولوجيا، والموارد المالية، والقوة العسكرية. وهذه القوة تحتاج إلى أن تعبأ للمساعدة فى تطوير قواعد، ذات أطر مؤسسية عالمية (الأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية المتخصصة – ولقاءات من وقت لآخر، مثل مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بالبيئة الإنسانية، والتى عقدت فى ستوكهولم فى عام ١٩٧٢، وريو ١٩٩٢) ولجعل هذه القواعد ذات فعالية؛ من خلال العمل معاً لحفزها والدفاع عنها.

إن أولئك الذين لديهم قدم راسخة فى الديموقراطية العالمية، هم من لديهم الموارد. ولو أنهم عملوا معاً، لإحداث تغيير على صعيد السلام والازدهار، ومن ثم مساعدة الديموقراطية نفسها لأن تزدهر فى إطار أنماطها الخاصة المتنوعة. وينبغى لجاذبيتها،

وإرادتها لمساعدة الآخرين والأمم المتحدة فى حفظ السلام، وإحباط العدوان، وتغذية النمو الاقتصادى، وحض العدالة وحقوق الإنسان، ينبغى أن تجتذب شعوباً عديدة مازالت ترزح تحت نير الطغيان والإرهاب، حتى لو كان واجبًا عليها أن تتخلص من طغاتها أولا ثم تحييد إرهابييها؛ فقد دفع البولنديون والمجريون والتشيك والسلوفاك والروس والأوكرانيون والكازاخستانيون وآخرون بالفعل ثمن – أو فاتورة – السماح لهم بدخول نادى الديموقراطيات، وهو أمر يتجلى باستعراض كيفية حدوث ذلك فى باقى دول العالم.

سوف يحدث أحيانًا أن تعير حكومات وطنية ومنظمات أخرى مشاركة فى نادى الديموقراطيات قوتها أو مواطنيها للأمم المتحدة، أو للمنظمات الإقليمية؛ للقيام بأعباء الوسائل العادية، واختصاص تلك المنظمات، أو أداء مصلحة حيوية لكل تلك الدول المحكومة برضا شعوبها. ولعل من أهم أمثلة ذلك: التعبئة السريعة لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والهجوم على الإيدز AIDS فى مختلف أنحاء العالم، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية W.H.O، والبرنامج الإقليمى الطموح للتعاون الاقتصادى؛ من أجل التنمية، والجهد العالمى لابتكار وتسويق التقنيات الحيوية؛ خاصة لمعاونة الدول الاستوائية ومجتمعات الجزر.

إن إدخال كل فرد فى فعل كل شىء غالباً ما يُعد بمثابة اعتذار عن عدم فعل أى شىء. ويمكن تنظيم أداء أشياء بشكل أفضل، حينما تكون متطلبات أدائها واضحة، وحينما يكون من لديهم القدرة على التصرف راغبين فى التصرف فعلاً. وفى الوظائف والمناطق التى لايتوفر فيها هذان الشرطان، فإن المنظمات الدائمة التى تنتظر اتفاقًا ومساهمات، ربما تواجه بالفعل عقبات لتطوير هذا الاتفاق واجتذاب هذه المساهمات.

وفى قضايا عديدة يوجد اتفاق عالمى تقريباً على ضرورة فعل شىء: عزل الصراعات الإقليمية حتى يمكن تسويتها، حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية قانونيًّا، والرقابة

على البيئة العالمية، وتثبيت معدلات الفائدة، وتطوير موارد بديلة للطاقة إلخ... إلخ. ولكن لا تستطيع كل دولة أو تريد أن تساهم، والمبدأ ثنائى المستوى يتطلب: أنه بعد صنع السياسة، فإنه يلزم على الأقل أن يتجمع بعض أولئك، الذين ساهموا فى المحادثات لفعل شيء بشأن هذه السياسة.

دور الولايات المتحدة: قيادة الأنداد

سيكون لزامًا على نادى الديموقراطيات أن ينشط النظام العالمى، متغلباً على تعقيدات الحكم الدولى، فى عالم يفتقر إلى قوى عظمى استعمارية مسيطرة. فمن يقود وكيف يقود حيث لاتوجد دولة ولا عنصر ولا عقيدة ولانظام مائل بشكل عام؟. (تذكر أن الديموقراطية ليست نظاماً: وجوهر ذلك أنه ليس ثمة فرد أو جماعة يمكنه أن يقول، ويكون قوله ملزماً، فيما يتصل بماهية الديموقراطية).

فى التسعينيات على الأقل، انحسرت حوادث القرن العشرين لدرجة أن دولة واحدة فقط، هى التى كانت تستطيع أخذ زمام المبادرة فى إنشاء نادى الديموقراطيات، الذى يمكنه صياغة تحالفات التطوع فى دعم أغراض ميثاق الأمم المتحدة. ولأن هذه الدولة هى الولايات المتحدة، ولأنى أمريكى قد يعتقد منه التحيز، فإنه ينبغى أن أوضح أننى انتبهت لهذا الرأى بشيء من الضجر. لقد قضيت جانبًا كبيراً من حياتى فى التشاور مع غير الأمريكيين، محاولين إنتاج نتيجة تتسم بعالميتها الأصيلة، وكذا فى تعليم الشباب (أمريكيين وطلاب من مختلف أنحاء العالم) لجعلهم راغبين فى التعاون مع بعضهم البعض، ولممارسة القيادة الاستشارية فى معظم النظم القائمة.

وبالنظر إلى نصف القرن الأخير بموضوعية قدر الاستطاعة، يجب أن أستنتج أنه خلال هذه الفترة، كانت الولايات المتحدة الدولة القومية الوحيدة ذات الإمكانات العالمية بشكل حقيقى، ليس بالتحديد فى المجال العسكرى أو مجالات الفضاء، ولكن كذلك أيضًا فى العلم، والتقنية، والقوة الاقتصادية، والثقافية، والقيم الإعلانية (مثل

حقوق الإنسان)، والأيديولوجيات الديموقراطية المؤسسية. إنه لمن المنصف كذلك – كما أعتقد – أن نستنتج من خلال وقائع الحرب العالمية الأخيرة أن الشعب الأمريكى لم يكن راغباً فى الواقع أن ينخرط فى النظام العالمى، وأنه لو كان ثمة نسق إدراكى أمريكى متوافق آنذاك، فقد كان جوهره أنه ينبغى « أن يترك الآخرون ظهورنا » وأن يقوموا بمسئولياتهم وبالتعبير الحالى، وجوب المشاركة فى الأعباء.

وهذا النسق الإدراكى لم يكن مسبوقًا فى الإمبراطوريات المبكرة، ربما لأنها كانت المرة الأولى التى تصنع فيها السياسة الاستعمارية الإمبراطورية، من خلال الشعب ككل، أكثر أن تصنع بالمقارنة من من خلال عدد قليل من القادة. وأيًا كان السبب، فقد كان الدليل جليًا فى الحماس الأمريكى فيما بعد الحرب، والمدعوم بالمساعدات الأمريكية العامة والاستثمار الخاص بغرض إنعاش وتوحيد أوروبا الغربية، واستيعاب ألمانيا قوية، ولكن ديموقراطية، ومن أجل خلق يابان قوية وإنما ديموقراطية كذلك، ومن أجل توفير فرصة للشعوب المقهورة لاختيار قادتها السياسيين، وبهدف المعاونة حيث قبلت بعض الدول النامية (خصوصًا فى شرق أوروبا ونصف الكرة العربى) إنجاز هدف اعتمادها على نفسها، وبغية حفز المشروع الخاص، ومن أجل التصور والمبادرة المطلوبين لخلق ودعم الأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية المتخصصة؛ لتمكينها من الاستمرار فى العمل، حتى لو وجدت الدول الأقوى نفسها عاجزة، أو لا تريد أن تعمل فى جهاز ما.

وإنه لحقيقى أن واشنطن، حاولت خلال الثمانينيات سحب البساط من تحت بعض هذه البرامج ذاتية التمويل الأمريكى (مثل عمل الأمم المتحدة فى مجال السكان، والذى اقترح أولاً بواسطة الرئيس كيندى فى مطلع السيتينات) وإخراجها من عباءة نظام الأمم المتحدة نفسها، من خلال عدم دفع الالتزامات المقدرة والملزمة بموجب الاتفاقية الخاصة بها. وخلال هذا « العقد الضائع »، عجَّلت الولايات المتحدة أيضا من تناقص مساهمتها النسبية فى الاقتصاد العالمى، فى إطار تزايد العجز غير المسبوق فى كل من الموازنة العامة، والتوازن العالمى للتجارة، أو تباطؤ معدل النمو بشكل ملموس.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التأثير الصافى لكل من سياسات الولايات المتحدة الليبرالية والمحافظة بين أواخر الأربعينيات ومطلع التسعينيات، كان موجهًا لزيادة القوة، ودرجة الاعتماد على النفس لدى الديموقراطيات الصناعية الأخرى، وخصوصًا الإسراع بعلاج ألمانيا الغربية واستيعابها فى تكامل أوروبا الغربية، كما كان موجهًا لإحياء قدرة شعب اليابان على العمل الشاق، وليدهش العالم بإنتاجيته، ولتوفير نقطة البداية للانطلاق الاقتصادى لبعض الدول النامية.

وفى عام ١٩٩٢ كانت الولايات المتحدة، اشتركت فى منطقة التجارة الحرة مع كندا، لإرساء ملامح الاقتصاد الأوسع فى العالم. ولكن قاطرة الاقتصاد العالمى السابقة، والنجم المرشد لنظامها النقدى، زادت من اعتمادها على الآخرين بشكل ضخم من أجل الطاقة، والأسواق والعمالة الرخيصة، واقتراض الأموال. لقد أصبح لغز النظام العالمى أكثر غموضًا وانتشرت القدرة على الفعل وتبعثرت.

لقد تكون النظام العالمى بشكل واسع من المبادرات النابعة من واشنطن، والمستندة إلى رغبة الولايات المتحدة فى أن تدفع تكلفتها. أما الدول الأخرى فتتبع الخط العام لأنها تفتقر للموارد أو للقوة أو إرادة توليد بدائل. لقد فقد هذا النمط القديم من القيادة الدولية سحره وفقد دفتر شيكاته، وليحل محله عمليا نظام آخر، يعمل فى ظل قيادة مقيدة بمشورة حقيقية ومبادرات مستندة إلى المشاركة فى الأعباء، فهى إدارة جماعية الطابع لنظم غير مركزية.

اعتادت قيادة العالم أن تدفع ثمن القيادة، وأن تحقق التناغم. والآن.. تكمن السخرية فى أن الأكثر قدرة على الدفع ممنوعون تاريخيًّا من ممارسة دور عسكرى كبير. وأن أولئك الذين يحوزون القوات المسلحة الأكبر (الصين وروسيا وبعض جيرانها) لايطمحون فى القيام بتأثير يتجاوز التأثير الإقليمى. وهؤلاء الذين يملكون التكنولوجيا العسكرية المتقدمة (الأمريكان) يتسمون بالضعف المادى حاليًا وعدم اليقين السياسى.

وتشير حالة الشك المتعلقة بالأسلحة النووية – التى اعتادت أن تميز القوى العظمى عن غيرها من الدول – إلى نمط جديد؛ حيث لا توجد قوى عظمى، فقط قوى أكثر أو أقل استعداداً لأن تأخذ زمام القيادة، حينما تكون هذه القيادة فى حاجة لمن يأخذ بزمامها.

وبهذا المنطق، وسواء رغب بعض الأمريكان فى ذلك أم لا، لا تزال الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المؤهلة لدور قيادة اللجنة التنفيذية لنادى الديموقراطيات؛ حيث يمكنها أن تستخدم القوة اللازمة لحفظ النظام العالمى، والازدهار، والتنمية. وبالتالى فإن كلا من الناخب الأمريكى والقادة الذين ينتخبهم سيكون لزاماً عليهم أن يتسلقوا المنحنى الشاهق الخاص بخبرة سياسات ما بعد الحرب الباردة. فبالنسبة للولايات المتحدة فلابد أن تقوم بدور القيادة من خلال الخيال والتشاور والإقناع، وليس تحديداً الإقناع النابع من إغراء الثروة، على نمط مشروع مارشال، فهو نمط يصعب اتباعه فضلاً، عن أن الكثير سوف يعتمد على مدى فعاليته.

ربما تضاءلت القوة الأمريكية نسبيًا، فلقد كان هذا هو الهدف المضمر، وربما كان الهدف الموجود فى اللاوعى الخاص بالسياسة الخارجية الأميركية فى منتصف القرن العشرين، ولكن القوة قد تضاعفت، فالقدرة على الفعل تحدد الرغبة فى الفعل. ومن ثم فإن أولئك الذين كتبوا عن الولايات المتحدة على نحو ما فعلوا، ربما فوجئوا بنمط السيطرة الدولية على النحو الذى يتطور به حاليًا.

obeikandl.com

«جذور هذا الكتاب»

يعتبر هذا الكتاب محصلة لخطين متقاطعين من التفكير؛ فلقد أخذت أفكر فى الكتاب باعتبار أنه حدث ثم انتابتنى حالة من الحيرة عند تقاطع معين دفعتنى إلى الكتابة.

فكرتان حاكمتان

لقد مر حوالى عقدين من الزمن، منذ أن قدمنى جون ميشيل، لما أسماه «البيئة المعلوماتية المتغيرة»، ذلك العنوان لكتابه الذى نشر لأول مرة عام ١٩٧٥، وكذلك بالنسبة لأعمال دانيال بل وفريتز ماكهولف، وجراهام موليتور، ومارك بورات، وآخرين.. من الذين أعانونى على الوصول إلى تركيز حول فكرة المعلومات. كمصدر مختلف تماماً عن الموارد الفيزيائية الطبيعية فى انتشارها وإمكانية النفاذ إليها. إن هناك كثيراً مما يصعب إخفاؤه أو التمويه حوله. وقد كان ذلك الدليل يبدو مقنعاً ومغرياً بفكرة أن المعلومات «التى يتم تمريرها إلى معرفة، وإلى مبادرات لافتة وهامة، يتم تجميعها ودمجها فى صورة حكمة خالصة»، تلك الفكرة التى صارت فى حد ذاتها المورد الرئيسى المهيمن على معظم من الدول المتقدمة، وبشكل تلقائى على المستوى العالمى ككل.

إن تلك الفكرة كانت تظهر بشكل جزئى، بسبب أن هناك نوعاً من التناقض الزائف ما بين الحكمة التقليدية السائدة وما تعكسه فكرة حدود «النمو» وغيرها من المقولات الأخرى، بسبب نفاذ الموارد واستنفاذها. لقد أصبح واضحاً الآن وبالدليل القاطع أن حالات النقص النسبية لن تكون فى الأشياء، ولكن فى الأفكار «والخيال» والإرادة «والقيادة».

لقد كنت مهتما طوال عديد من السنوات بمسألة «القيادة»، سواء من خلال ممارستها كفاعل تنفيذى عام، أو ما أكتبه انعكاساً لها ككاتب، ولذلك كنت – بشكل طبيعى – أبدأ فى التشكك والقراءة والكتابة حول فكرة كيف يمكن للثورة المعلوماتية أن تؤثر على أدوار وظائف التنفيذيين؟ إن تفكيرى حول تلك المسألة أنتج العشرات من المقالات وعديداً من المحاضرات والسيمنارات، وأنتج نوعاً جديداً من التربية القيادية «فى جامعة مينيسوتا وفى معهد هربرت . هـ . همفرى للعلاقات العامة بتلك الجامعة». وأنتج كذلك كتابا هو «تنفيذ المعرفة، حول القيادة فى المجتمع المعلوماتى» نشر فى نيويورك، ١٩٨٥، وأعيد نشره فى ١٩٨٩.

إن المجال الآخر الواسع الذى أدى إلى تقاطع الأفكار، كان اهتمامى لفترة طويلة بالمنظمات الدولية وقدرتها على العمل، خاصة عندما تجد الدول القومية صعوبة أكبر وأكبر فى التوافق مع المستجدات والسير فى سياقها. وهنا مرة أخرى فقد مزجت النظرية بالممارسة فى صياغة العملية نفسها، وبدأت مع بدايات كونى مديراً فى مجال الغوث وإعادة التأهيل فى الأمم المتحدة، وقد أمضيت سنوات الستينيات كسكرتير مساعد للدولة فى مجال شئون المنظمات الدولية، ثم كسفير للولايات المتحدة فى حلف شمال الأطلنطى (الناتو)، وخلال السنوات ١٩٧٤–١٩٨٠ كمدير لبرنامج معهد «أسبن» للشئون الدولية، مما ساعدنى على جمع خبراء من الحكومات والمنظمات الدولية؛ لاستكشاف ما كنا نسميه وقتها «الصفقة الكوكبية»، والتى كانت تركز على قضايا الشمال والجنوب، وعلاقات الأغنياء بالفقراء. وقد أدى هذا إلى الكثير من الكتابة والحديث وإصدار كتابين طبعاً من خلال معهد آسبن هما: «المحاولة الثالثة فى نظام عالمى» ١٩٧٧، «النمو البشرى، مقالة فى النمو، والقيم ونوعية الحياة ١٩٧٨» وهما اللذين كتبهما «توماس ويلسون الأصغر».

وعندما انتقلت إلى جامعة مينيسوتا من أجل تطوير معهد هربرت . هـ . همفرى للعلاقات العامة بالجامعة، وأصبحت العميد الأول لهذا المعهد، وحاولت إبقاء المسألة

«المنظور الكونى»، متواجدة على الساحة، كنت أدرس دورة دراسية عنوانها «إدارة السلام»، وكنت أنظم مجموعة العمل الخاصة بالمشروع الدولى، «إعادة النظر فى الحكم العالمى»، والذى شرحته فى المقدمة والتعريف فى صدر هذا الكتاب.

إعادة النظر فى الحكم العالمى

إن كلمة «حكم» فى مفردات المجموعة البحثية لم يكن مقصوداً منها الإشارة إلى حكومة عالمية، ولكن المقصود منها تجميع المؤسسات من أجل التعاون والتنسيق والفعل المشترك ما بين الدول ذات السيادة والمنظمات غير الحكومية، التى تشكل إدارة عملية السلام.

لقد قررنا فى بداية الشروع فى هذا العمل، ومن خلال تلك المهمة الطموحة أن نعهد بالإشراف عليها مؤسسة تمويل ليندبرج، وكذلك ورشة أخرى فى بولدر وكلورادو، وأشرف عليها المركز القومى للبحوث المناخية، كما كانت ثمة جلسة تحضيرية فى يونيو ١٩٨٩، إستضافتها مؤسسة ونجسبريد، للإعداد للقاء الثالث والأخير للمجموعة، والذى استضافه وشارك فى الإشراف عليه مجلس العموم فى كاتالونيا، فى برشلونه بإسبانيا فى أكتوبر ١٩٨٩.

إن ثمة ورقة حول الثورة النووية قد تم إعدادها وتقديمها فى سبرنج هيل، من خلال المعهد الكندى للسلام والأمن، وكان هناك تحليل أكثر عمقاً لمؤسسات الأمن العالمى قام بإعداده البروفيسور لنكولن بلومفيلد من مركز ماساشيستوس، والذى كان عضواً فى لجنة التنسيق للمجموعة.

كما كانت هناك أوراق تحليلية فى الاقتصاد العالمى، قدمها «مارتن لى»، الذى كان عضواً فى المجموعة، وكذلك جى إدوارد شوت، الذى كان موظفاً سابقاً فى البنك الدولى، وهو الآن عميد معهد همفرى.

وقامت بدعم البحث البروفيسور ماجدة كورديل ميشيل، والتى خدمت فى لجنة التنسيق للمجموعة، والسفير جيرى جوزيف الذى عمل معى فى مينابوليس كمدير مشارك للمشروع.

ومن خلال العمل، تم إعداد ٤ منشورات أعدت للنشر، وكانت على الترتيب التالى:

١- هارلان كليڤلاند، ولنكولن بلومفيلد «إعادة التفكير فى التعاون الدولى، مينا بوليس، معهد هيوبرت. هـ. همفرى للشئون العامة ١٩٨٨، الطبعة الثانية ١٩٨٩.

٢- هارلان كليڤلاند، ليابورديت (محررين)، المشتركات الكونية، واحتوى على أور ن من دين ابراهامسون، ولنكولن بلومفيلد، وآرثر س. كلارك، وهارلان كليڤلاند، وجون كريڤن، وجون فيرور، ولوثر جيرلاش، ومينا بوليس، ومعهد هيوبرت هـ. همفرى للشئون العامة (١٩٨٨، طـ٢ ١٩٨٩).

٣- هارلان كليڤلاند، وموشتار لوبيس، مستقبل التنمية، مينا بوليس، معهد هـ. همفرى للشئون العامة ١٩٨٩.

٤- لنكولن بلومفيلد، إعادة التفكير فى الأمن العالمى، مينا بوليس، معهد هيوبرت همفرى، للشئون العامة ١٩٩٠.

وكان هناك مشروع ثانوى بعنوان «أى الأعمال؟ ولماذا؟»، عبارة عن دراسة لمدة عامين، فى معهد همفرى لدراسة أكثر من ١٢ نموذجاً ناجحاً للتعاون الدولى، ودراسة الأسباب الكامنة وراء هذا النجاح، وكانت هناك نسخة ملخصة لتلك الدراسة المتميزة وغير العادية، يمكن الحصول عليها، وعلى غيرها فيما يتعلق بالعمليات الخاصة بالتعاون الدولى، من خلال العنوان الذى طبع، وهو «إدارة السلام»، وهى عبارة كتبتها لجريدة دورية فصلية، تصدر عن مكتب المحاسبة العام فى الولايات المتحدة، وكان تاريخ طباعتها هو شتاء ١٩٩٠- ١٩٩١ تحت رقم (١١).

إن الدراسة حول «المشتركات الكونية» قد استخدمت فى يوليو ١٩٨٩، باعتبارها أساساً للقاء الخاص بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء معهد «أسبن»، وكانت محصلتها هى كتاب تحت عنوان «المشتركات الكونية»، سياسة من أجل هذا الكوكب، حرره هارلان كليفلاند، وتم طباعته بالمشاركة فى ١٩٩٠ من خلال معهد أسبن، وجامعة الصحافة الأمريكية.

وكانت هناك جهة تتولى جمع ودمج كل تلك النشاطات الخاصة بإعادة التفكير فى هذه المسائل، ثم عرضها فى برشلونه فى أكتوبر ١٩٨٩، وكان عنوانها «التغيرات التكنولوجية والحكم العالمى» ورغم أنها لم تطبع فى حد ذاتها، إلا أن المناقشات حول ذلك العرض الذى أثير فى برشلونه خدمت الكتاب، باعتبارها الأساس لبعض التحليلات الموجودة فى هذا الكتاب، والورقة نفسها متاحة بمكتبى الخاص فى معهد هيوبرت همفرى للشئون العامة فى جامعة مينيسوتا.

obeikandl.com

هوامش الكتاب

«المصادر، والملاحظات، والتعليقات»

لم أقم باستخدام الهوامش ولا اعتقد أن ذكر المصادر مفيد، خاصة عندما يكون هناك دليل من النص نفسه، فالملاحظات والتعليقات التالية تقدم اقتراحاتها بالمكان الذى أستقيت منه أفكارى، فى حين أن ثمة مناقشة أكثر إسهاباً لبعض الأفكار يمكن رصدها، وكذلك إشارة إلى كل من قال وكتب تعليقات معينة. إن الملاحظات تتبع فى ورودها ترتيب ظهورها فى فصول الكتاب نفسها، أو المقالات التى تحال إليها.

الفصل الأول: لحظة فاصلة فى التاريخ وتفجر الاختيار السياسى

إن الهامش الافتتاحى لهذا الفصل، هو جزء من خطاب قدمته رئيسة وزراء ليتوانيا خلال زيارتها لواشنطن، وهو مقتبس من جريدة النيويورك تايمز فى عددها الصادر يوم ٤-٥-١٩٩٠.

إن التلخيص الذى قدمته «باربارا وارد لما أسمته «معضلة من التاريخ» قد تم التعبير عنه فى نسختها الأولى، لما ظهر فى مطبوعه تالية محوراً بمشاركة رينيه دوبو بعنوان «كوكب أرضى واحد فقط نورتون، نيويورك ١٩٧٢».

إن التعليق الرصين الذى قدمه «توماس ويلسون الأصغر» حول الجنس البشرى، الذى يستهلك بيئته الذاتية قد كتب أصلاً لإلقائه فى محاضرة فى معهد ثورن الإيكولوجى فى آسبن بكلورادو فى يونيو ١٩٨٤، وقد تم طبع المحاضرة فى جريدة «التربية

الاجتماعية» فى مارس ١٩٨٥ . لقد أعاد دى توكفيل طرح شكوكه وملاحظاته، من خلال كتابه «الديموقراطية فى أمريكا» عام ١٨٣٥، وكان تعليقه الأخير مقارناً بشكل متوازٍ لما يحدث ما بين الديموقراطية والاشتراكية، من خلال ما قدمه كخطاب إلى الجمعية الدستورية فى ١٢-٩-١٨٤٨ .

إن مناقشتى لعملية «إعادة البناء» الموجودة فى الصين، والتى تتم من أعلى إلى أسفل بشكل هرمى تتابعى تنبع جزئياً من الملاحظات والمقابلات التى تمت مع مخططى الاقتصاد الصينيين والموظفين الرسميين، خلال زيارتى لبكين فى عام ١٩٨٨ .

إن المحلل النفسى ريتشارد فارسون يقدم تحليله حول سلوك القادة الصينيين، كما طرحه فى عام ١٩٨٩، خلال المؤتمر المنعقد بخصوص إقامة لقاءات باستخدام أجهزة اللاسلكى بالكمبيوتر، والذى أشرف عليه المعهد الغربى للعلوم السلوكية فى لاجولا بولاية كاليفورنيا .

إن الاقتباس المأخوذ من جورج كينان، أثناء مقابلة تليفزيونية معه فى ديسمبر ١٩٨٨، قدمه روبرت ماكنيل. وكذلك يمكن أن ترجع إلى تعليقات كينان فى «اللاخصوصية» المنشورة فى «الخطاب الإخبارى السياسى الأمريكى الخارجى فى ديسمبر ١٩٨٩ .

إن التحليل المختصر لثورات ١٩٨٩ فى أوروبا الشرقية، مشتق من المصادر المعاصرة للأحداث، خاصة تلك المصادر المفيدة، التى أوردت الوقائع والتحليلات المتاحة من قبل مجلة نيويورك تايمز، وكذلك مجلة «العرض العلمى» المسيحية، وكذلك مجلة الإيكونومست، وكانت لى فرصة مناقشة تلك المسائل، وما حدث بالفعل مع بعض من شكلوا هذه الأحداث وأداروها، من خلال اجتماعاتى عام ١٩٩٠ فى اتحاد الدراسات المستقبلية العالمى فى بودابست بالمجر.

إن تعليق جون بلات حول «دراما الحياة المعاشة فى التليفزيون» مأخوذ من ورقته المعنونة بـ«الاتجاهات الكونية فى العقدين القادمين»، والتى أعدت من خلال ورشة عمل «الطاقة» التى أقيمت بإندونيسيا فى ١/٧/١٩٨٩.

لقد رأيت لأول مرة التداعيات الخاصة بثورات أوروبا الشرقية «والتى أخذت ١٠ سنوات فى بولندا، و١٠ أشهر فى المجر، و١٠ أسابيع فى ألمانيا الشرقية، و١٠ أيام فى تشيكو سلوفاكيا، و١٠ ساعات فى رومانيا» من خلال حوار بالكومبيوتر مع باول ليڤنستون، الذى كان رئيساً لمؤسسة التعليم المترابط فى مدينة نيويورك، وعندما سألته عن متابعة هذه التداعيات، وجد أن هناك متابعة قدمها جان تى جروس إلى تيموثى آش تحت عنوان «الفانوس السحرى» فى الكتاب التجميعى للنيويورك تايمز فى ٢٢/٧/١٩٧٠، والذى اقتبس منه آش هذا الاقتباس بهذه الطريقة.

وعند الوصول إلى براغ فى اليوم السابع ٢٣/١١/، عندما كان إيقاع التغيرات قد أخذ يجذب الأنظار، ويبهر الأنفاس.. فإننى قد قابلت ڤاسلاف هاڤيل فى الحجرة الخلفية للبدروم، المكان المفضل بالنسبة له، وقلت إن التغييرات قد أخذت ١٠ سنوات فى بولندا، و١٠ أشهر فى المجر، و١٠ أسابيع فى ألمانيا الشرقية، وربما ستأخذ فى تشيكوسلوفاكيا ١٠ أيام. ثم يعلق المعقب على هذه التداعيات بأنها كانت تمثل مستقبلاً رائعاً على مستوى العالم كله، إلا أنها سببت بعض المضايقة لكثير من أصدقاء آش البولنديين.

وفى ذلك الحين كان السيناريو فى رومانيا لم يحل بعد. وفى الوقت الذى كان باول ليڤنستون قد بدأ فى استخدام هذه الفكرة لمدة شهور تالية، فإنه قال بأن هناك نوعاً من المنطق التكوينى التغييرى الذى أضيف إلى حالة أعلى من استقطاب التداعى الذى حدث أثناء تلك الساعات العشر فى رومانيا.

الفصل الثانى: عالم متباين: ثورة العدل

إن تعليقاتى التاريخية حول مدى «العدالة» كانت مكتوبة بداية فى مقال «المعلومات، العدالة، ووضعية النساء» والتى ظهرت فى مجلة مستقبليات فبراير ١٩٨٩).

إن فكرة حقوق الإنسان باعتبارها عملاً جديداً فى تاريخ الحضارة، قد تم تطويرها فى ورقة كتبها البروفيسور إيلين باجليز إلى برنامج معهد «أسبن» للشئون الدولية، وكان الطرح الكامل لها قد ظهر فى الكتاب، الذى حررته أليس هينكين بعنوان «الكرامة الإنسانية»، الذى طبع فى نيويورك معهد «أسبن» ١٩٧٩. والتعليقات المختصرة فى هذا الفصل حول التنمية والمعونات الأجنبية ومعظم المقترحات فى الفصل التاسع، تم تقديمها أولاً فى كتيب، ضمن مشروع إعادة التفكير، الذى حرره هارلان كليفلاند وموشتار لوبيز تحت عنوان «مستقبل التنمية» طبع فى مينابوليس، معهد همفرى للشئون العامة ١٩٨٩.

وكانت تعليقات سوديجتاموكو قد طرحت فى ملتقى معهد «أسبن» فى ١٩٨٩، وتم وصفها فى كتاب «المشتركات الكونية، سياسة من أجل هذا الكوكب» الذى تمت الإشارة إليه سابقاً.

إن تعليق إليز بولدنج حول العشرة آلاف مجتمع، الذين يعيشون داخل ١٦٨ دولة قومية قد تم التعبير عنه فى مقابلة شخصية مع كينيث واليز بولدنج فى مقر مجلة «العرض العلمى» المسيحية، فى ٢٢ أغسطس ١٩٩٠ ص ١٢.

إن تعليق ماجدة ميشيل عن الهوية الثقافية باعتبارها "collage" تم الحصول عليه، من خلال اتصال شخصى مع المؤلف.

ويأتى الاقتباس من أندريه مالرو من حديث، أورده جورج برثون الفرنسى، والذى

كان المشرف الأوروبى على البعثة الثلاثية؛ للحصول على الزمالة الخاصة بمعهد «آسبن» فى كلورادو فى ١٩٩٠/٧/٣٠.

إن التوتر بين الدفع الخارجى للعلم والتكنولوجيا والدفع الداخلى للثقافة العرقية والمجتمعات الباروكية قد تمت مناقشتها فى ورقة مفاهيم للمجموعة، أعدها لينكولن بلومفيلد، وأنا، وقد تم نشرها «كإعادة للتفكير فى التعاون الدولى» مينابوليس معهد هيوبرت همفرى للشئون العامة (١٩٨٨ - ١٩٨٩).

الفصل الثالث: التشابه الزائف - فشل الدول القومية

إن معظم التاريخ المقارن فى الجزء الأول من هذا الفصل، وفكرة «السلام فى جزئيات» منبثق أساساً من ورقة قدمتها إلى معهد «أسبن»، وتمت طباعتها فى ١٩٨١ باعتبارها واحدة من الأوراق الرئيسية المقدمة تحت عنوان «حكم عالم تعددى».

وأنا ممتن إلى سيدنى هيمان التى قامت بتحرير هذه الأوراق - لما قدمت من مقترحات حكيمة وبناءة كثيرة.

لقد شارك «توماس وويلسون الأصغر» فى وصف سياسات فشل الطاقة، والتى كانت بسببها الأزمة العراقية فى (١٩٩٠- ١٩٩١)، باعتبارها أزمة لها تداعيات درامية على مستوى الطبيعة ستأتى فيما بعد.

لقد نوقش أحد مصادر تسرب القوة من الدولة القومية الحديثة، فى عدد مجلة إيكونومست، الصادر فى ٢٣-٦-١٩٩٠، من خلال افتتاحية تحت عنوان «وداعًا للدولة القومية» والتى توقعت إعادة رسم الحدود كما أسمتها الصحيفة وقتها. ووصفت حالة التسرب هذه بهذه الكيفية، قائلة «فى هذا الوقت نجد أن هناك أشكالاً جديدة سوف تظهر على أحد مستويين: أولهما، المستوى الفوقى، وهو جو ومناخ غير نقى وغير مستقر؛ حيث لاتدار حياة الناس من خلال الحكومات القومية، ولكن من خلال تجمعات

إقليمية مثل الاتحاد الأوروبى أو النافتا أو الـCSCE، أو ما شابه ذلك.

وثانيهما المستوى التحتى، والذى سيكون أقل مستوى لهذا العالم، وفيه تقع الأطراف الانفصالية: الأريتريين، التاميل، والاوزبكستانيين.

الفصل الرابع: النظام الدولى - ماذا يعمل ولماذا؟

خلال عامين سابقين، قمت أنا وجيرى جوزيف بالعمل مع مجموعتين من خريجى معهد همفرى، كانوا على درجة عالية من الذكاء والإبداع الخلاق، كما كنا نتمنى، وكنا ندرس ما بدا وقتها بأنه صفة للنظام الدولى، بما فى ذلك عشرات الحالات التى تمت الإشارة اليها فى هذا الكتاب. ولأن ذلك المقرر الدراسى كان خاصاً بالخريجين.. فإننى وجوزيف شعرنا بعدم وجود ضرورة بأن نفرض على الطلبة أسئلة كانوا يعرفون إجاباتها بالفعل.

كان الهدف من الدراسة هو العمل من خلال هذه النجاحات التى قدمناها بالفعل، وأصبحت قواسم مشتركة، وليس فقط الاقتصار على دراسة كيفية عمل البرامج؟ ولكن دراسة لماذا تعمل هذه البرامج؟

وبالإضافة إلى ذلك استخدام ما اعتبر ورقة عمل للمجموعة، فإن جوهر المشروع البحثى للطلبة كان قد تم تقديمه فى الذكرى العشرين لاجتماع نادى روما، الذى عقد فى باريس فى الفترة من (٢٥-٢٨-أكتوبر ١٩٨٨)، وفى الاجتماع السنوى عام ١٩٨٨ للجمعية الأمريكية للإدارة العامة فى بورتلاند، أوريجون. وكان الأعضاء من ملتقى الخريجين، الذين كانت مشروعاتهم وأفكارهم على درجة عالية من الأهمية والقيمة لمشروع «إعادة التفكير»، والذى عمل كل من الآتية أسماؤهم فيه مع أجزاء النظام الدولى الذى عملوا فيه.

جريج . إف . أدانر	مراقبة المناخ العالمى .
	نظام معاهدة انتاركتيكا
	صندوق النقد الدولى
ديريك شتيالا	المفوضية العليا للاجئين فى الأمم المتحدة
	المعلوماتية والاقتصاد العالمى
تشارلز ب . فين	إدارة الذبذبة العالمية، الاتصالات من خلال الأقمار الصناعية .
سكوت جرفيز	البحوث الزراعية على مستوى العالم
	البحار الإقليمية (البحر المتوسط)
ماساتو هرما	إعادة النظر فى التمويل المعلوماتى
سوميت ماجومدار	الشركات المتعددة الجنسية
روك . جى . باركر	التكنولوجيا الحيوية والتنمية .
شارون فيفر	
فيكتور رايموند	صنع قانون الفضاء الخارجى
	دبلوماسية المواطنين .
جوان سواتسبرج	استئصال الأمراض المعدية
	الغوث الحيوى .
جوليانا تاننج	حماية طبقة الأوزون .
	قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام .
كارولين تروث	ISPN والتعاون الدولى
ماريليز زورين	عولمة التدفق الإعلامى الدولى
	إجراءات بناء الثقة .
	المفوضية العليا للاجئين فى الأمم المتحدة .

إن معظم تلك القصص الناجحة، سواء ما يتصل منها بمراقبة المناخ العالمى، أم استئصال الجدرى أم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أم معاهدة الفضاء الخارجى، أم الترتيبات الخاصة بالقارة القطبية (انتاركتيكا)... كلها كانت برامج ساعدت فى بدايتها أو نشأتها، الأولى عندما كنت السكرتير المساعد للدولة لشئون المنظمات الدولية، خلال فترتى رئاسة كينيدى وجونسون خلال الأعوام ١٩٦١-١٩٦٥. وكان جزء من المفاوضة حول قانون البحار المتعلق بالتعدين فى البحار العميقة، واحداً من النماذج الأولى، وكان مشروع مراقبة الغلاف الجوى العالمى نموذجاً أخر، وكلاهما يمثلان تجميعاً لاستخدام النماذج الكومبيوترية فى البحث والدراسة.

وكان اليوت ريتشاردسون، سفير الولايات المتحدة لمفاوضات قانون البحار، هو الذى جذب الانتباه إلى هذا المجال، أمام ت. ب. تومى سفير سنغافوره، والمشرف والمسئول عن النموذج، الخاص بعمليات قاع البحر، وقد أقنع «كوه» بدوره زملاءه من العالم الثالث، بإعادة بناء النموذج الخاص المستخدم فى عملية التفاوض تلك. وقد أوضح دونالد شتراوس هذا الجانب من المسألة، وهو الذى كان الرئيس السابق لجمعية المحكمين الأمريكيين.

ويمكن العودة إلى الجزء الخاص بثقافة الكومبيوتر فى Annals of the New York Academy of sciences, Vol 426, 1984, and James K. Sebenius. Negotiating the law of the sea (Cambridge, Mass, Harvard University Press, 1984) p. 45.

وتوجد القصة الكاملة للتفاوض حول الأوزون، فى المراجع المشار إليها سابقاً، ولدى ريتشارد. إ. بندكت فى كتابه المعنون «دبلوماسية الأوزون».

الفصل الخامس: إدارة السلام - خطوط إرشادية للمحاولة الثالثة

إن الاقتباس الافتتاحى حول التعلم المجتمعى على مستوى العالم،قد جاء من حديث نوت همرشولد، الذى كان مديراً لفترة طويلة لجمعية النقل الجوى العالمية، والذى قدمه فى

سان فرانسيسكو فى ٢٦ يونيو ١٩٧٦، فى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين للأمم المتحدة.

وقد قمت بتطوير المحددات الغامضة لسنة ١٩٤٥، والخطوط الإرشادية للمحاولة القادمة لتحدى السلام للمجموعة البحثية بالاشتراك مع لينكولن بلومفيلد وكان ذلك فى نسخة مبكرة لهذا التحليل، ظهرت فى مطبوعة بعنوان «إعادة التفكير فى التعاون العالمى» التى تم الإشارة إليها سابقاً.

إن نظرية النموذج التشريعى للمؤسسات الدولية، تعود – أساسًا – إلى دين راسك، وظهرت فى مقالة له تحت عنوان «الدبلوماسية البرلمانية المناظرة فى مواجهة التفاوض» فى مجلة «أضواء على الشئون الدولية» فى ١٩٠٥ ٢٦ (٢).

إن الهيكل الخاص بالمنظمة فوق القومية، والتى تم وصفها لأول مرة من خلال الفرنسى جورج بريشون، والذى كان بيطرياً يعمل فى الاتحاد الأوروبى، وكذلك مفهوم الضريبة العالمية... كلاهما كان نتاجاً لأبحاث المجموعة الدولية، التى التقت فى معهد «أسبن» تحت رئاستى، خلال عامى ١٩٧٤– ١٩٧٥.

وكان التقرير الذى يحمل عنوان «الصفقة الكوكبية»، المنشور فى نيويورك ضمن برنامج الشئون العالمية معهد آسبن للدراسات الانسانية ١٩٧٥ محط إجماعنا.

وفى نهاية هذا الفصل، هناك بعض الفقرات الإرشادية الخاصة بميثاق الأمم المتحدة، تمت الإشارة إليها. ولإرضاء القارىء.. فإننا نقدم ثلاث جزئيات مهمة للقانون الدولى والسياسى، من خلال افتتاحية الميثاق، والفصل الأول، والفقرة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

افتتاحية ميثاق الأمم المتحدة

«نحن شعوب الأمم المتحدة، قررنا أن نحفظ الأجيال التالية من ويلات الحروب، والتى

سببت – فى مرتين من حياتنا – كثيراً من الحزن الذى لا يمكن وصفه للبشرية، ونحن نعيد تأكيد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان فى الكرامة، وفى جدارة تمتع الإنسان بحقوق متساوية للرجال والنساء، وللأمم والشعوب كبيرها وصغيرها، ولإيماننا بتأسيس ظروف أفضل يمكن من خلالها إيجاد العدالة والاحترام للالتزامات، التى تقرها الاتفاقيات والمصادر الأخرى للقانون الدولى، وأن يتم الحفاظ عليها والدعوة إلى التقدم الاجتماعى، وإلى مستويات أفضل للمعيشة، ولحريات أوسع. وللوصول إلى هذه الغايات، قررنا أن نمارس التسامح، وأن نحيا سوياً فى سلام، باعتبارنا جيرانًا جيدين، وأن تتوحد ونوحد قوتنا للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وأن نؤكد قبولنا بالمبادىء والمؤسسات والطرق، التى يجب على القوات المسلحة ألا تستخدم فيها، وأن نحافظ على الصالح العام، وأن نوظف الآليات الدولية فى الدعوة إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى لكل البشر. وقد انتهينا إلى ان نجمع كل طاقاتنا لتحقيق كل هذه الأهداف.

من الفصل الأول الأغراض والمبادىء، الفقرة ١ : «الحفاظ على السلم والأمن الدوليين».

.... ومن أجل هذه الغاية، تتخذ الإجراءات الجماعية الفعالية لمنع وإزالة التهديدات التى تهدد السلام، ومن أجل دحض التصرفات العدوانية، أو تلك التى تهدد السلام، وأن نقيم وسائل سلمية، تتوافق مع مبادىء العدالة والقانون الدولى وتعديل وتسوية المنازعات الدولية أو المواقف، التى يمكن أن تؤدى إلى خرق السلام».

٢– أن ننمى العلاقات الودية بين الدول والشعوب، والتى تتأسس على الاحترام المتبادل لمبادىء الحقوق المتساوية، وحق تقرير المصير للشعوب، واتخاذ إجراءات أخرى مناسبة لتقوية السلام الدولى.

٣– تحقيق التعاون الدولى فى حل المشاكل الدولية، سواء اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية

أم إنسانية، والدعوة إلى تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تفرقة، تستند إلى العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين.

٤- أن نكون محايدين فى التنسيق بين الأفعال والتصرفات التى تقوم بها الدول والأمم فى ضوء تلك الغايات النهائية المشتركة.

الفقرة ٢ :

إن المنظمة وأعضاءها، وهم فى سبيل السعى إلى الأهداف المعلنة فى الفقرة ١، فإنهم سيتحركون وفق المبادىء التالية:

١- أن المنظمة مؤسسة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الأعضاء.

٢- من أجل التأكيد على حقوق كل عضو من الأعضاء والفوائد العائدة عليه، فإنهم سوف يؤدون التزاماتهم المفترض تأديتها، بالتوافق مع الميثاق الحالى بإيمان عميق.

٣- سوف يقوم جميع الأعضاء بتسوية جميع نزاعاتهم، من خلال الوسائل السلمية، بالطريقة التى تحفظ السلم والأمن الدوليين، ولا تهدد أيًّا منهم.

٤- يمتنع جميع الأعضاء فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة ضد السيادة الإقليمية والاستقلال السياسى، لأى من الدول، أو استخدام أى وسائل أخرى تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة.

٥- سوف تمنح الأمم المتحدة كل مساعدة ممكنة لجميع الأعضاء فى أى عمل يتخذونه بالتوافق مع الميثاق الحالى.. وسوف تمتنع عن إعطاء المساعدة لأى دولة ضد أى دولة أخرى، كما أنها ستتخذ ضدها إجراءات منع أو إجراءات قوة.

٦- سوف تؤكد المنظمة بأن كل الأعضاء، الذين لا يتمتعون بعضوية الأمم المتحدة، سيعملون على التوافق مع هذه المبادىء إلى الحد، الذى يكون ضروريًّا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

- لا يخول أى مما هو متضمن فى الميثاق الحالى للأمم المتحدة حق التدخل فى الشئون الداخلية لأى من الأعضاء؛ أى الشئون التى تقع أساسًا داخل حدود القضاء الداخلى، ولن يطلب من الدول الأعضاء إدخال تلك المسائل للتسوية تحت مظلة الميثاق الحالى، ولكن تلك المبادىء لن تمنع من تطبيق الإجراءات المنصوص عليها، تحت الفصل السابع.

الفقرة ٥٥ :

بالنظر إلى خلق الظروف الخاصة بالاستقرار والعيش الكريم الضرورى للعلاقات السلمية والودية ما بين الدول، والمؤسسة على مبادىء الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب، فإن الأمم المتحدة ستدعو إلى :

أ – مستويات أعلى من المعيشة، وتوظيف كامل، وظروف أفضل من التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتنمية.

ب– حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وما يتعلق بها والتعاون التعليمى والثقافى الدولى.

جـ– الاحترام العالمى لحقوق الإنسان ومتابعتها والحريات السياسية للجميع، دون تفرقة بسبب الجنس أو العرق أو الدين.

الفصل السادس: فوضى دولية جديدة – تآكل القوة العظمى

إن تعريف كينيث بولدنج للسلام فى المقدمة، مأخوذ من مقالة «إيجاد الجبهات التالية للسلم، المنشور فى مجلة «العرض العلمى» ٢٢ أغسطس ١٩٩٠ ص١٢»، ومن خلال مقابلة مع كينيث واليز بولدنج، وقد تم الإشارة إليها بالفعل فى هوامش الفصل الثانى، والتعليق التالى مباشرة لبولدنج مرتبط بهذه الإشارة كذلك؛ إذ يقول إن الحرب وسيلة فقيرة جداً من وسائل إدارة النزاع.

إن الاقتباس ذا الدلالة الإيحائية المهمة للسياسة الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس جون كينيدى، يأتى فى خطابه الافتتاحى فى الجامعة الأمريكية، فى واشنطن DC، فى العاشر من يونيو ١٩٦٣ . وتقول الجملة – بالكامل – والتى كانت موجهة أساسًا إلى القيادة السوفيتية: «إذا لم نستطع أن ننهى الآن خلافاتنا فعلينا أن نجعل العالم آمنا من أجل التنوع" . إن الاقتباس المأخوذ من ت . س . اليوت من قصيدته «الأرض الخراب» والمعنون الجزء الثالث منها بـ «طقس النار» يقول: «مثل تاكسى يتوقف منتظراً ما بين حياتين» .

إن الأرقام المأخوذة حول الأسلحة النووية مأخوذة من مقال مزيج القتل النووى، والذى كتبه روث سيڤارد فى «نفقات العالم العسكرية والاجتماعية» عام ١٩٨٩، وكذلك من ليستر براون وآخرين فى كتاب «أوضاع العالم ١٩٨٩»، منشور فى نيويورك ولندن نورثورن ١٩٨٩، ومأخوذ كذلك من دورية المناخ العالمى ١٩٩٠ .

إن تعليق روبرت ماكنمارا حول طبيعة الأسلحة النووية مأخوذ من كتاب «بعيداً عن البرودة ، تفكير جديد للسياسة الأمريكية الخارجية والدفاعية فى القرن الحادى والعشرين»، وهو منشور فى نيويورك ، سيمون وشوستر ١٩٨٩» .

تم إجراء دراسة الأدميرال جون مارشال لى حول الاستخدام النووى والقابلية للاستخدام، قد تم إجراؤها من أجل مشروع الشئون العامة فى جامعة مينسوتا، ويمكن العثور عليها فى المؤلف الذى حرره هارلان كليڤلاند ولينكولن بلومفيلد بعنوان «منظورات حول صناعة السلام، دليل المواطن إلى استراتيجية نووية أكثر أمناً»، كمبريدج ماس، Mit press، ١٩٨٧، ص ص ٢٥-٦٤ .

إن العرض الذى قدمه ريتشارد جاروينز سنة ١٩٨٨؛ لمزيد من الإسقاط المتبادل العميق ما بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة للأسلحة النووية، يأتى فى نشرة العلماء المتخصصين فى النوويات، المنشورة فى مارس ١٩٨٨ ص ص ١٠-١٣، وكذلك

يمكن العودة إلى روبرت ماكنمارا، وتأكيده عام ١٩٩٠ على إمكانية إحداث مزيد من الخفض فى الأسلحة النووية، والذى يظهر فى كتابه «بعيداً عن البرودة»، والمشار إليه سابقاً.

إن الحكم الذى أطلقه روجر هيلزمان بأن هناك ثلاثة الآف رأس نووية، مقابل ٧٥٠٠ رأس نووية عابرة للقارات، موجودة على كلا الجانبين الروسى والأمريكى ، وأن روسيا والولايات المتحدة لابد وأنهما لا يزالان يحتفظان بالقدرة على مزيد من القتل، تحدث معظم التداعيات العميقة، يبدو فى مقاله الافتتاحى بجريدة "News of the day" «أخبار اليوم» بعنوان «منظورات»، والمنشورة فى الأحد ٢٨ يونيو ١٩٩٢ .

وثمة معلومات مفيدة حول الانتشار النووى، موجودة فى تقرير ١٩٩٠ لمجموعة «آسبن» الإستراتيجية، وهى فريق عمل من الخبراء غير الحكوميين، تم تجميعهم فى معهد آسبن، وهناك مقالة مبنية على هذا التقرير بعنوان «تهديدات العالم الثالث»، كتبها وليام بيرى، لوبى إنمان ، جوزيف ناى، روجر سميث، وصدرت فى فصلية معهد «أسبن»، فى صيف ١٩٩٠ ص ص ١٠-٣٢.

وهناك مصدر أساسى لذلك القسم الخاص بالحرب الكيماوية والبيولوجية، عرفته من خلال كارل جوران هيدين من الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم، وهو عضو فى الجماعة البحثية، وكذلك من رايموند زالينسكاس. من جامعة ماريلاند، والذى يعمل فى مركز القضايا العامة فى التكنولوجيا البيولوجية فى هذه الجامعة، كما أننى ممتن بشكل خاص لكل منهما؛ للمشاركة معى فى كتابه مخطوطة تلك الورقة، التى كان عنوانها «ميثاق الحرب البيولوجية نحو وسيلة للتعاون الدولى، والتى حررها چ. ليوندن، فى سياق مشروع أكبر، تحت عنوان «منظورات حول الإجراءات الممكنة للتأكد من سريان مواثيق الحرب البيولوجية»، طبع فى ستوكهولم، على نفقة معهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام ١٩٩١.

وتوجد اقتباسات أخرى غير متضمنة من هذه الورقة المشار إليها سابقاً، كذلك يمكن العودة إلى رايموند زالينسكاس فيما كتبه حول الحرب البيولوجية والعالم الثالث، ضمن دورية «السياسة وعلوم الحياة» الصادرة فى أغسطس ١٩٩٠ ، وكذلك دراسته حول الإرهاب والحرب البيولوجية التحالف غير القابل للفصل، والتى نشرت فى دورية «منظورات حول البيولوجيا والطب» عدد خريف ١٩٩٠ .

إن المراجع التى تشير إلى تقرير المجموعة الاستراتيجية لمعهد «أسبن» فيما يختص بالصواريخ الباليستكية المتعددة الانتشار، مأخوذة من دراسة بعنوان «تهديدات العالم الثالث» نشرت فى فصلية معهد «أسبن»، وأشير إليها سابقاً. ويمكن العودة أيضاً إلى دراسة «انتشار الصواريخ البالستيكية» ورقة حول الخلفيات، نشرت فى سبتمبر ١٩٩٠، من خلال المعهد الكندى للسلم والأمن الدوليين.

حول الإمدادات المتبادلة فيما بين العراق والأرجنتين فيما يخص أسلحة الرعب، انظر دراسة إيريك هيرمان بعنوان «الكروت المتوحشة للقوة النووية العراقية» المنشورة فى مجلة «العرض العلمى»، فى ٤ سبتمبر ١٩٩٠ . وحول مفاوضات الأسلحة الكيماوية فى جنيف، يمكن العودة إلى مارتن لانكستر فى مقاله حول «التوحد ضد الحرب الكيماوية» المنشور فى الكريستيان ساينس مونيتور ، ١٢ سبتمبر ١٩٩٠ .

إن الاقتباسات المأخوذة من مجلة «الإيكونومست» حول الامتداد الكيماوى، تأتى من المقالة المعنونة بـ«باب إلى مالا يفكر فيه»، والمنشورة فى ١٨ أغسطس ١٩٩٠ .

الفصل السابع: الأمن العالمى - الدور النشط للمحايدين

إن ما قاله داج نوت همرشولد إلى نيكيتا خروشوف تم اقتباسه من خلال محادثة للمؤلف مع من أصبح -بعدئذ- سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة فى ١٩٦١ .

إن مناقشاتى حول التكنولوجيا الإعلامية فى إدارة الأزمات ومناهضة العنف والإنذار

المبكر، ودور المنظمات غير الحكومية، وكذلك قضايا التزام المجتمع الدولى بالتدخل فى شئون السيادة الداخلية للدول . . . كلها تعتبر ناتجة من عمل مشترك كبير مع بعض النصائح والإرشادات، التى قدمها لينكولن بلومفيلد .

ويمكن الرجوع أساسًا إلى ما كتبه بلومفيلد حول إعادة التفكير فى الأمن العالمى، والمنشور فى مينا بوليس، معهد هربرت همفرى للشئون العامة ١٩٩١، والتى يمكن العودة فيها – كذلك – إلى اقتباسات له . وتعرف السياقات التى طرحها بلومفيلد، إن المناقشات حول فواقد كفاءة رؤساء الولايات المتحدة فيما يخص هذه المسائل موجود فى بحث تاريخى، أجرى فى كتاب سابق لى بعنوان « مستقبل الإدارة التنفيذية ، دليل إلى مديرى الغد »، نشر فى نيويورك، هاربر ، رو، ١٩٧٢ . والمؤرخ المشار إليه للرئيس لينكولن، هو المؤرخ إدوارد كامب .

إن التعليقات حول متخيلات الاستشعار عن بعد كلها مؤسسة على دراسة، أشرفت عليها فى مجلس البحوث القومى بعنوان « الاستشعار عن الموارد من أجل التنمية »، موجود فى "Washington D.C, National Academy press 1977" .

إن الفكرة الخاصة بقدرات المراقبة المتعلقة بالأقمار الصناعية التابعة للأمم المتحدة، قد تم طرحها من خلال كليڤلاند وبلومفيلد فى دراستهما حول نزع السلاح والأمم المتحدة مطبوعة فى (برنسيتون N.J معهد أسبن ١٩٧٨)، وكذلك فإن ما طرحه آرثر كلارك حول تلك الفكرة فى تعليقه، موجود فيما كتبه بعنوان « عصر الشفافية »، والذى قدمه فى خطاب تكريمه فى لينبرج فى ١١٩٨٧ فى باريس، وأعيد نشره فى منشورات معهد همفرى، ضمن عنوان « المشتركات الكونية » عام ١٩٨٨ .

ثمة تحليل مبكر لمسألة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهى الاستخدام الأول لعبارة « جنود دون أعداء » قد ظهر فى كتابى، تحت عنوان « التزامات القوة » (نيويورك ، هاربر، رو ١٩٦٦) ص ص ٧٣– ٨٤ .

إن الوثائق التى تشكل مع بعضها البعض الوثيقة الدولية للحقوق كلها، مجمعة فى ملحق مفيد للغاية للكتاب، الذى أصدره معهد أسبن بعنوان «الكرامة الإنسانية»، والمشار إليه سابقاً. إن المعلومات والأحكام حول اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولى باعتبارها فاعلاً محايداً، مأخوذة من لقاءات الكاتب الشخصية فى جنيف، فى سبتمبر ١٩٩١. كما أن الإحصائيات حول الإرهاب الدولى فى الثمانينيات مأخوذة من دراسة بعنوان «الإرهاب الدولى»، منشورة فى واشنطن D.C بإدارة الدولة، يوليو ١٩٩٠.

من أجل معلومات مفيدة حول اللاجئين الدوليين، أسجل شكرى وامتنانى إلى المفوضية العليا للاجئين، وإلى لجنة اللاجئين الأمريكية، ولجنة الولايات المتحدة للاجئين، وكذلك مجموعة سياسات اللاجئين.

كل التعليقات حول سجلات ما بعد الحرب العالمية الثانية الخاصة بوكالة الغوث واللاجئين الدولية، التابعة للأمم المتحدة مأخوذة من خبرتى الشخصية، كنائب رئيس لبعثة الوكالة لإيطاليا ما بين عامى ١٩٤٦، ١٩٤٧، وباعتبارى المدير الأخير لمكتب الوكالة فى الصين بشنغهاى فى عامى ١٩٤٧، ١٩٤٨.

إن تعليق أندرو ماسكريز، الخاص بالمخاطر الطبيعية المرتبطة بالفقر، مأخوذ من تقرير له بعنوان «التعامل مع الكوارث، منظور مبنى على الاستمرارية» منشور فى ١٩٦٩ فى دورية «مستقبليات»، عدد سبتمبر – أكتوبر ١٩٩٠، ص ٥١.

الفصل الثامن: الاقتصاد العالمى - الإدارة دون قائد

فى المقدمة الافتتاحية، نجد أن ملاحظة جون مايناردكينز، والذى لم يكن هو ذاته اللورد كينز عندما كتب هذا، هى إحدى الملاحظات الختامية فى كتابه الأساسى والمهم بعنوان «النظرية العامة للتشغيل فى الفوائد والأموال» المنشور فى لندن، ماكميلان ١٩٣٦، ص ٣٨٣.

إن ورشة عمل جنيف حول إعادة التفكير فى الحكم العالمى، والخاصة بهذا المشروع

قد عقدت فى ١٩٨٨ واهتمت –بشكل عميق– بمسألة انعكاسات التحول إلى نظام معلوماتى على الصعيد الدولى، وكانت ورقة المناقشة التى كتبتها تحت هذا العنوان لورشة العمل هذه، قد جمعت حصيلة التفكير لعدد من الأعضاء والمستشارين فى المجموعة البحثية، بما فيهم ألبرت بريساند، وكريسيتيان لوتز، وماجدة ميشيل، بالإضافة إلى المادة المقدمة من كتابات سابقة كتبها دانيال بيل، وجون ميشيل، وجوان رادا وأنا شخصياً، وثمة أجزاء من هذا الفصل متعلقة بالاقتباسات المأخوذة من بل، ورادا، وبريساند، وكلها معتمدة على تلك الورقة، ومعاد تشكيلها، من خلال المشاركات الخاصة بالمشاركين فى هذا المعمل.

لقد استفاد هذا الفصل كثيراً من القراءات الدقيقة والتعليقات الناقدة التى قدمها أخى الاقتصادى هارولد ڤان كليفلاند، والذى كان نائب الرئيس السابق لسيتى بنك، ومحرر كتاب مع توماس هورتاز حول التاريخ المحدد لهذا البنك، تحت عنوان «سيتى بنك ١٨١٢– ١٩٧٠»، كمبريدج ماس، مطبوعات جامعة هارڤارد ١٩٨٥.

كذلك فإنه جذب انتباهى إلى تعميم تاريخى لاحق، له طبيعة تثير الإعجاب، قدمها أحد الاقتصاديين الفرنسيين تحت عنوان «كل الأزمات الكبرى فى القرنين التاسع عشر والعشرين قد نتجت من النمو الزائد للائتمان، ومن وعود الدفع، وتحويلاتها إلى مبالغ نقدية، وكذلك بسبب التذبذب الذى حدث بسبب هذا النمو»، ومن كتاب موريس اليز والمعنون: «الشروط النقدية لاقتصاديات السوق»، باريس، الجمعية الفرنسية لعلم الاقتصاد، ١٩٨٩، ص٨).

كذلك فإن أخى هذا – على أية حال – قد ابتعد عن مسئولية إطلاق الأحكام وتقديم المبادرات، التى قمت باستقائها من محاضرته التى درَّسها حول تضخم الائتمان.

إن إدراك بيتر دراكر المبكر حول المعرفة، والتى أسماها نوعاً من الطاقة والتى توجد فقط فى حالة قيامنا بعمل، أصبحت المصدر السائد فى المجتمعات المتقدمة التى ظهرت

فيها، بالإضافة إلى عديد من التخمينات المفترضة حول المستقبل، وكان ذلك فى كتابه الذى نشر عام ١٩٦٨ حول «عصر اللا استمرارية» نيويورك ، هاربر، رو، ص ٢٦٤ .

وكذلك فإن ضغط فكرة الاقتصاد العالمى فى كلمة واحدة، كانت جزءاً من المساهمة الخطابية، التى قدمها البرت بريساند – ذلك العضو الفرنسى فى المجموعة – فى عنوان مقاله فى مجلة الشئون الخارجية .

إن الحجم المبهر لمقاصات التبادل الأجنبية، والتى تقارن بالتجارة الدولية، قد تم استقاؤها من كليفلاند من إحصائيات ١٩٨٩ ، الموجودة فى التقرير الفصلى لبنك الاحتياطى الفيدرالى لنيويورك .

إن الذاكرة الثقافية للتضخم الذى قد حدث، أصبحت عاملاً أساسياً للتفكير الخاص بصناعة السياسة الألمانية، وبالتالى السياسة النقدية الأوروبية ككل، ولم أكن فى سن مبكرة بدرجة كافية؛ كى أشاهد أثر التضخم على ألمانيا فى عام ١٩٢٣ ، ولكنى كنت فى الصين عام ١٩٤٧ ، عندما كانت هناك اعتبارات خاصة بحكومة الكومينتانج الخاصة بشان كاى شيك، والتى تم التعبير عن أحداثها من خلال معدلات تضخم سائدة وقتها، والتى يمكن مقارنتها فى ذلك الوقت، بأنها وصلت إلى ٣٠٪ كل شهر، وكانت البعثة الخاصة بنا فى شنغهاى تتحكم فى مسألة معينة، تتعلق بسياسات تمويل البيع، والتى كانت سابقة على التحويلات الموازية لها فى العملة المحلية، وتم تخليقها فى مرحلة لاحقة من خلال خطة مارشال .

وقد أقنعنا الحكومة الصينية بأن تترجم تلك الفوائض التمويلية، إلى بالات من القطن، أكثر من ترجمتها إلى عملة وطنية صينية؛ لحمايتهم من حالة التضخم التى تسود .

وخلال الأسابيع الأولى بعد الاتفاق، كان البنك المركزى الصينى قد نسى تماماً التعامل من خلال فكرة تمويل القطن، كمعدل فائدة مرتبط بتوقعات التضخم، وهى

المسألة التى ارتبطت بتعظيم معدلات الفائدة التجارية، وبالتالى فإنه تبعاً لذلك كان تمويل القطن – الذى تكلمنا عنه – قد تضاعف خلال ثلاثة أشهر. وقد ذكرت هذه المسألة باعتبارها واجبة لإثارة الانتباه بالنسبة لمحافظ البنك المركزى، وكان هو الشخص الأول الذى احتضن هذه الفكرة، ثم غلبته خفة ظله، عندما قال: «آه لو لم نكن شيئاً». ثم أخبرنى بابتسامة واسعة قائلاً: «إنه فى سنوات قليلة جداً ستكون الأمم المتحدة قد امتلكت كل الصين». كما أن هناك مساهمة مفيدة بشكل خاص لتحليل التحولات فى العمليات المصرفية الدولية خلال الثمانينيات، مطروحة فى التايم، ٣٠ يوليو ١٩٩٠، ص. ٤٨–٥٠.

إن مناقشتى حول هزيمة الأمن ذاتياً وحول فوائد الانفتاح التكنولوجى، تجذب أطرافًا كثيرة من العمل الذى قمت بإنجازه؛ باعتبارى مستشاراً لهيئة أبحاث Cray، وهى محصلة لاجتماعات رأستها فى معهد «آسبن» حول سياسات التحكم فى ضبط صادرات التسلح الأمريكية.

وهناك تقرير تحت عنوان «الدينامية الاقتصادية وضبط الصادرات» حول نقل التكنولوجيا الدولية فى عالم كثيف المعلوماتية. وكان هذا تقرير وتوصيات لاجتماع خاص بالسياسة، عقد فى «آسبن»، بكلورادو فى الفترة من ٢٥–٢٨ أغسطس ١٩٨٨، ونشر فى كوينزتون بمعهد أسبن سنة ١٩٨٨.

إننى ممتن لزميلى فى جامعة منيسوتا، وهى البروفيسور مارجريت ديور، للمساعدة التى قدمتها لى لفهم التأثيرات والنتائج اللاوظيفية، التى تحدث من جراء تدخل الحكومة لتعويض الخسائر الاقتصادية لنظام السوق.

إن التعليقات حول الملكية الفكرية مأخوذة من كتاباتى السابقة حول هذا الموضوع، وانظر على وجه التحديد، الفصل الخامس فى الكتاب، الذى يحمل عنوان «الملكية، المعرفة، الموارد المشتركة»، وكذلك فى كتاب «المعرفة التنفيذية» (ص ص ٧٣–٨٦)،

والجزء الخاص بكيف يمكن حماية الملكية الفكرية فى كتاب «التغير»، الذى طبعته الجمعية الأمريكية للتعليم العالى فى مايو ، يونيو ٣٩٨٩ ص ص ١٠-١١، وراجع أيضاً المقال الخاص بذلك، والمنشور فى مجلة الإيكونومست ، ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ ص ص ١٩-٢٠، والذى يناقش فكرة أن هناك أسلوباً ما لتشجيع الابتكار، يجعل المبتكرات الحديثة أكثر ابتعاداً بشكل متزايد، عن أن تكون ذات صلة وعلاقة بما هو مطلوب. لقد قام بول ستراسمان - والذى كان أحد المديرين التنفيذيين لمؤسسة زيروكس- بدراسة عميقة لاستخدام وإساءة استخدام التكنولوجيا المعلوماتية فى المؤسسات والهيئات.

إن المدى الأوسع لتفكيره المثير بالأسئلة حول هذا الموضوع، موجود فى كتابه المعنون بـ «قيمة الأعمال التجارية للكمبيوتر» والذى طبع فى (نيوكانان ، كون، مطبوعات الاقتصادية الإعلامية ١٩٩٠).

إن هناك بدايات مبكرة للأطروحة، التى أقدمها فى هذا الجزء، حول فكرة قدمتها سابقاً فى كتاب «المعرفة التنفيذية»؛ خاصة فى الفصل السابع، الذى عنوانه «الجغرافيا السياسية، تجاوز حدود المسافة البعيدة» وكذلك فى مقال بعنوان نهاية الجغرافيا «أوراق عالمية نوفمبر ١٩٩١).

وهناك تعليقات ذات طبيعة حكمية، قدمها جان برونك من خطاب ألقاه فى أبريل ١٩٩٠ ، فى جلسة خاصة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول التعاون الاقتصادى الدولى، وهى موجودة فى ملفات إفدا المنشورة فى يوليو سبتمبر ١٩٩٠.

إن مناقشات السياسة التجارية ترجع -فى جزء كبير منها- إلى المسح الشامل، الذى أجرى على التجارة العالمية تحت عنوان «لا شىء نخسره إلا القيود» الإيكونومست، ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠).

الفصل التاسع : التنمية العالمية - دعوة لتحقيق النمو مع العدالة

إن الاقتباس الافتتاحى مأخوذ من اقتباس، ألقاه كينيدى أثناء اجتماعه مع دبلوماسيى

أمريكا اللاتينية فى البيت الأبيض، بواشنطن، فى ١٢ مارس ١٩٦٢.

إن معظم الافكار والمقترحات والعروض فى هذا الفصل مأخوذ من أوراق، أعدت للمجموعة بواسطة موشتار لوبيز من إندونيسيا بالمشاركة معى، وتم تجميعها فى مطبوعة بعنوان «مستقبل التنمية»، تمت الإشارة إليها سابقاً.

إن الأرقام المطروحة عن الحروب الأهلية والمصابين فيها مأخوذة من مقابلة مع مدير اليونسيف جيمس جرانت «قمة الطفل، والتحرك نحو عهد أخلاقى كونى»، لقاء التنمية، عدد سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٠».

وكذلك من تقرير اليونسيف، وضعية الأطفال فى العالم ١٩٨٩، وكتاب آلان دورنينج «الفقر والبيئة، مراجعة معهد وورلد ووتش، واشنطن ١٩٨٩.

وفى ١٩٩٠ اقترح تيموثى ستانلى، رئيس معهد الدراسات الاقتصادية الدولية فى واشنطن أنه بحلول ٢٠١٠ فإن ٨٠٪ من شعوب العالم سوف يكون لديهم ٢٠٪ من ثروة العالم، والعكس صحيح. وكان تيموثى يستخدم التقديرات، التى قدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والتى تأسست على عام ١٩٩٠، وتم تدويرها. وهناك اقتباس أنه من حوالى ٢٠ تريليون- هى حجم الناتج العالمى الكونى - فإن الولايات المتحدة لها ٥ تريليونات دولار، وتتقاسم اليابان وروسيا ٥ تريليونات أخرى، وباقى الدول الأعضاء فى OECD لها خمسة، والتى يساهم فيها الاتحاد الأوروبى بحوالى ٤ تريليونات، والباقون لهم ٥ تريليونات أى ٢٥٪.

ومد هذه البيانات على استقامتها لمدة عشرين عاماً - فى ظل معدلات النمو الاقتصادى والسكانى - خلال العقد الماضى - يكشف بأن هناك نسبة ٨٠-٢٠ اقتصادياً يقابلها ٢٠-٨٠ سكانياً، يمكن حسابها بحلول عام ٢٠١٠.

إن المناقشات حول الدين الخارجى للدول النامية يكتسب معظم مرجعيته إلى ورقة غير منشورة، أنجزت فى مايو ١١٩٩٠ بعنوان «تخفيف الديون من أجل تنمية مستمرة

الحل الرابح – الرابح» بواسطة مصرفى، اسمه كارل زيجلر.

ويتم وصف خطة المنح الدراسية لدراسة المديونيات فى جامعة هارڤارد، من خلال اللقاء التنموى العالمى، نيويورك ، «مشروع الجوع»، نوفمبر ١٩٩٠.

إن هناك جهوداً لتعريف وقياس الحاجات الإنسانية الأساسية، لها تاريخ طويل، وهى التى استبعدت هنا. ولكن يمكن العودة إليها وإيجادها فى المقدمة الطويلة، التى أعددتها «لجون وماجدة ميشيل «الحاجات الإنسانية الأساسية، إطار للعمل» (برونزويك، الكتب المتبادلة ١٩٧٨).

وقد جاء هذا العمل إلى أحد لقاءات معهد «أسبن»، التى نظمتها فى صيف ١٩٧٧، وحضرها ٤٥ شخصاً من ٨ دول ، و٣٣ مهنة مختلفة، وكانت ثمة قوة عمل عالمية تعمل فى هذا المجال؛ من أجل تحليل حالة السخط المنتشرة عالميا حول أخلاقيات النمو، وتحاول قوة العمل هذه أن تخمن الأسباب المؤدية إلى هذا الوضع.

ويمكن أيضاً الرجوع إلى (جون وماجدة ميشيل فى كتاب «الاحتياجات الإنسانية، مستويات الإمداد والمحددات الخارجية» برينستون. ن.ج، برنامج فى الشئون الدولية ، معهد «آسبن» للدراسات الإنسانية ، ١٩٧٥)، وكذلك يمكن العودة إلى، هارلان كليڤلاند وتوماس ويلسون، «النمو الإنسانى: النمو ، القيم ونوعية الحياة»، نيويورك، معهد أسبن ١٩٧٨).

لقد قدم الدبلوماسى والكاتب شارل يوست تعليقاً حول محددات النمو كمؤشر اقتصادى، ظهر فى مقاله المعنون بـ«حالة الغموض فى الناتج القومى الإجمالى» (مجلة «العرض العلمى»، ١٦ يوليو ١١٩٧٦).

إن القاعدة الإحصائية الأساسية التى تكمن خلف فهرس التنمية البشرية، يمكن الرجوع إليها فى تقرير التنمية البشرية، ١٩٩١ ، وبرنامج الأمم المتحدة لتنمية مطبوعات جامعة أكسفورد (١٩٩١)، وهناك ملخص جيد للمنهاجية المستخدمة فى دراسة

مقياس جديد للتقدم، وقياس أبعاد التنمية البشرية، مجلة «التنمية العالمية» مايو ١٩٩٠.

الفصل العاشر: أشياء عالمية مشتركة - توصية من أجل البيئة الدولية

إن التعليق الذى قدمه جان جاك روسو موجود فى كتابه «العقد الاجتماعى»، والنص الكامل موجود بشكل مرضٍ فى «ساكس كومينز، روبرت لينسكوت محررون، الإنسان والدولة، الفلاسفة السياسيون». وهو كتاب من سلسلة مفكرى العالم العظام (نيويوك، راندوم هاوس ١٩٤٧).

إن تعليقات جون إيدى حول «حركة عالمية» فى العلوم الطبيعية تم التعبير عنها فى افتتاحية العدد الأول من خطاب إعلامى، عنوانه «مطلب الأرض» المركز القومى لأبحاث الغلاف الجوى، لولبدر كلورادو، صيف ١٩٨٧، وكان الحكم الذى أصدره فرانك برس رئيس الأكاديمية القومية الأمريكية للعلوم، قد وجد فى خطابه الذى ألقاه عام ١٩٩٠ فى مؤتمر باريس حول كوكب الأرض. ويوجد توثيق لمنظور الزيادة غير العكسية فى مستوى المحيطات له فى بحث «التغير فى مستوى البحار» وكان تقريراً للجنة الدراسات الجيوفيزيائية فى الأكاديمية القومية للعلوم، واشنطن، مطبوعات الأكاديمية القومية ١٩٩٠».

إن التقرير الذى قدمته البعثة الدولية للبيئة والتنمية، نشر فى كتاب «مستقبلنا المشترك» مطبوعات جامعة أكسفورد ١٩٨٧. كما أن كلمة المؤتمر وغيرها من الوثائق منذ عام ١٩٨٨، وجدت فى مؤتمر تورينو تحت عنوان «غلافنا الجوى المتغير»، فى وزارة البيئة، أوتاوا، كندا».

وهناك لقاء تم تنظيمه فى معهد «أسبن» كجزء من احتفاله بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيسه، أخذ الموضوع العام له من فكرة قدمتها المجموعة بالفعل، وقدمت عليها ورشتى عمل، إحداها عن المفهوم الجديد بأنه من أجل أجزاء مهمة من البيئة الإنسانية.. فإنه قد

يكون من المفيد أن نفكر فى العالم باعتباره جملة من القواسم المشتركة، وأن نعمل على إدارة بعض الموارد بشكل مشترك، وقد تم جمع الانطباعات الناتجة فى كتاب بعنوان «مشتركاتنا كونية، سياسة من أجل هذا الكوكب»، تمت الإشارة إليه سابقا، ومنه جاء تعريف المشكلة فى النص الوارد فى هذا الكتاب.

إن الاقتباسات التى أخذت من موريس ستروبخ، هى من فصل حول تفكيره الخاص عن «المشتركات باعتبارها نظاماً» ص ٢٩ – ٣١. والجزء الخاص بقمة الأرض المنعقدة فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢، هى عبارة عن انطباع وتأويل للتغطية الشاملة والمركزة لذلك المؤتمر، الذى قامت به الأمم المتحدة، والذى نشرت التغطية حوله فى عديد من الجرائد والمجلات، خاصة التحليلات العميقة فى مجلة «الأيكونومست»، والأحكام التى أطلقت لتقييم المؤتمر بعد انتهائه فى مجلة النيوزويك (٢٢ يونيه ١٩٩٢)، وكذلك النيويورك تايمز، التى صدرت فى ١٤ يونيو ١٩٩٢.

وهناك تجميع جيد قام به المراسل ويليام ستيڤنس، كما أن هناك انعكاساً وانطباعات مفيدة، قام بها الزملاء الذين كانوا هناك، خاصة ريتشارد جاردنر وريتشارد بينديك، والذين كانوا فى ريو دى جانيرو، كمستشارين لموريس ستروبخ.

وانظر بصفة خاصة ريتشارد جاردنر «التفاوض من أجل البقاء»، نيويورك، مجلس العلاقات الخارجية ١٩٩٢.

إن هناك كتاباً للسيناتور آل جور حول البيئة الكونية، تم العودة إليه فى النص بعنوان «الأرض فى الميزان، البيئة، والروح الإنسانية» (بوسطن، هاوتون ميفلن ١٩٩٢).

إن فكرة استخدام وكالة الوصاية فى الأمم المتحدة كأوصياء على المشتركات الإنسانية، قد لاقت اعتبار المجموعة، وأيدتها، وفضل بعض الأعضاء أن تكون هناك لجنة حول البيئة الكونية بموازاة خطوط المتابعة، التى تقوم بها البعثة، وتم الاتفاق على ذلك بالفعل فى مؤتمر ريو دى جانيرو. إن تفضيلى الخاص لاستخدام وكالة الوصاية كجهاز مخول؛

باعتبار أن وكالة الوصاية هى مؤسسة دستورية عليا فى نظام الأمم المتحدة، ويمكن مقارنتها بمجلس الأمن، والجمعية العامة، وكذلك لأن كلمة أوصياء هى أفضل تعبير عن الوظيفة التى سيقوم بها، وهى - من الناحية الكونية - جهاز عالمى يتابع، ويراقب الموارد والبيئة بشكل فيزيائى صحى ومعنوى، له دلالة، ويكون بعيداً عن سلطة المؤسسات التشريعية للدول القومية.

إن السؤال التحفظى الذى قدمة لاو - تزو موجود فى كتابه، الذى ترجمه جان فنج فى العدد ٢٧ (نيويورك Jintage Books ١٩٧٢).

الفصل الحادى عشر : نادى الديموقراطيات - تحالف الراغبين

إن النص الكامل من المقالة الأولى من وثيقة الأمم المتحدة يظهر فى المراجع والملاحظات والتعليقات، فى الفصل الخامس، والفقرة ٥١ التى تعلن عن الحق الموروث للفرد والجماعة فى الدفاع عن النفس، وهى تلك التى استخدمها التحالف لحصار العراق، كأساس للعمل العسكرى فى يناير ١٩٩١، ونصها بالكامل كما يلى :

« أنه ليخن ثمة شيء فى الوثيقة الحالية للأمم المتحدة يمنع الحق الموروث للفرد والجماعة بالدفاع عن النفس، إذا كان هناك هجوم مسلح يحدث ضد أحد أعضاء الأمم المتحدة، إلى حين أن يقوم مجلس الأمن الدولى باتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهذه الإجراءات يتخذها الأعضاء فى صورة ممارسة هذا الحق فى الدفاع عن النفس، ويمكن اتخاذها بشكل يتم تسجيله مباشرة إلى مجلس الأمن، ولايمكن - بأى حال من الأحوال - التأثير على سلطة أو مسئولية مجلس الأمن، فى ظل الوثيقة الحالية للأمم المتحدة، بأن يتخذ فى أى وقت مثل هذا الإجراء، باعتبار أنه تبدو درجة الحاجة وضرورتها من أجل الحفاظ أو استعادة السلم والأمن الدوليين.

إن المناقشة والاختلاف ما بين ديجول ودين أتشيسون قد تم العودة إليها بالنسبة لى، عن طريق السكرتير السابق للدولة، عندما زرت أتشيسون عام ١٩٦٥ لطلب النصيحة،

قبل أخذ منصبى الجديد كسفير للولايات المتحدة لدى حلف الأطلنطى (الناتو) .

إن هناك نظرية كبرى للمشورة الدولية، موضوعة فى الكتاب الذى كتبته بعد حوالى ٤ سنوات من وصولى إلى ذلك المنصب، تحت عنوان « الناتو » المفاوضة عن الأطلنطية (نيويورك، هاربر، ورو ١٩٧٠) خاصة الفصل الذى يحمل عنوان « القاعدة الذهبية للاستشارية » ص ١٣ – ٣٣ .

وخلال زيارة إلى مجلس شمال الأطلنطى فى ١٩٦٧، ثم زيارة إلى باريس قدم نائب الرئيس هربرت همفرى القاعدة الذهبية، باعتبارها دليلا لمشاورات التحالف، والقائلة بأن كلاً منا عليه أن يسير بسرعة، وبشكل منتظم وصريح كما أراد، وكلما أراد مع الآخرين من أجل طلب المشورة، وكانت عبارة التشاور عادة قد استخدمت، فيما بعد فى هذا الفصل من أجل بلورة، وتحديد فكرة نادى الديموقراطيات، والتى استخدمت فى عام ١٩٥١، من خلال لجنة الناتو فى مجتمع شمال الأطلنطى، لوصف العلاقات السياسية فيما بين الحلفاء الأطلنطيين .

إن تعليق جون جاردنر حول « الخلاف الكلى المتداخل » مأخوذ من مطبوعة « بناء المجتمع » (واشنطن D. C، القطاع المستقل ١٩٩٢) .

إن التأكيد الذى يطرحه القسم الخاص بسياسات العالم، باعتبارها سياسات محلية، يستند إلى أساس أن كلاً من الدوافع الداخلية والعوائق يشكلان نوعًا من التداخل فى الدول الرئيسية، التى تأثرت بالورقة غير المنشورة المعنونة لـ « الإدارة الدولية للاقتصاد العالمى »، والتى كتبت للمجموعة بواسطة مارتن ليز، وهو مستشار اقتصادى بريطانى، مقيم فى باريس .

إن « الطريق المغلق للديموقراطية هو عنوان كتاب للمؤرخ الأمريكى، جيمس ماكروجر. والعنوان الكامل هو « الطريق المغلق للديموقراطية، سياسات الأحزاب الأربعة فى أمريكا » هارير ١٩٦٣) .

إن الوصف الذى يقدمه دافيد كاليو لحدود التكامل الأوروبى، موجود فى مقدمته إلى ديفيد كاليو وكلوديا مورجينستيرن بعنوان «إعادة تشكيل اقتصاديات أوروبا الاستراتيجيات القومية فى الثمانينيات، طبع الصحافة الجامعية الأمريكية ١٩٩٠).

إن الحلم الذى قدمه جان مونيه لوحدة أوروبية هو أفضل وصف لصفة الذاتية نفسها؛ فهى إحدى أهم السير الذاتية فى عصرنا الحاضر، والتى كتبها جان مونيه، بعنوان « ذكريات » (نيويورك ١٩٧٨).

إن تعليق جورج بيرثوان حول السياسة الخارجية الأوروبية وملاحظته الأخيرة حول دور ألمانيا واليابان، قد تم سردهما فى حديثه السابق الإشارة إليه، أمام معهد « أسبن »، وكان تشكك كليفلاند حول الإرادة السياسية الأوروبية والطموح الأيديولوجى، قد أخذ من النص الخاص بخطابه غير المنشور عام ١٩٩٠، وهناك تعليق موازٍ قدمه المؤرخ جون لوكاس قائلا بأن التاريخ لا تحدده الاقتصاديات، وهو ما يجعل من العبث افتراض أن الترتيبات الاقتصادية والإدارية عام ١٩٩٢ سوف تؤدى إلى وحدة سياسية حقيقية فى أوروبا، وقد نشر فى مجلة (هاربر، أغسطس ١٩٩٠ ص ٤٨).

obeikandl.com

رقم الإيداع
٩٩/٩١٢٥

مطابع الدار الهندسية